UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الإقتصـــاد

تقرير

التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة

2010-2005

قطاع شؤون السياسات الإقتصادية
إدارة التخطيط ودعم القرار

www.economy.ae

إصدار - 2012

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الإقتصـــاد

تقرير

التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة

2010-2005

قطاع شؤون السياسات الإقتصادية

إدارة التخطيط و دعم القرار

www.economy.ae

المحتويات

تقـــــديم

مقدمـــــه

تمهـــــيد

*** الباب الأول : التطورات الإقتصادية العالمية والعربية والخليجية** 7

- الفصل الأول :التطورات الإقتصادية العالمية. 8
- الفصل الثاني : التطورات الإقتصادية العربية. 15
- الفصل الثالث: التطورات الإقتصادية الخليجية. 18

*** الباب الثاني: تطورات الإقتصاد الوطني** 23

- الفصل الأول: الأداء الإقتصادي: 24
  - أولاً : نمو المؤشرات الإقتصادية.
  - ثانياً : سياسة تنويع الإقتصاد الوطني.
  - ثالثاً : تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية.
- الفصل الثاني : التطورات الإجمالية: 30
  - أولاً : التكوين الرأسمالي الثابت.
  - ثانياً : الاستثمار الأجنبي.
  - ثالثاً : التجارة الخارجية.
  - رابعاً : المؤسسات المالية والنقدية.
  - خامساً : التضخم.
- الفصل الثالث : القطاعات الإقتصادية الرئيسية: 63
  - أولاً : قطاع الطاقة.
  - ثانياً : قطاع الصناعة.
  - ثالثاً : قطاع العقارات.
  - رابعاً : قطاع النقل والتخزين والاتصالات.
  - خامساً : قطاع السياحة .
  - سادساً : قطاع الخدمات الحكومية.

*** الباب الثالث: السكان والقوى العاملة** 79

- الفصل الأول : السكان 80
- الفصل الثاني: القوى العاملة 82

(المراجع) 85

تقديم

مر إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية (2005-2010) بتطورات هامة كان لها طابعها المتميز، وقد كان تطور الأحداث الإقتصادية محلياً وخارجياً من السرعة بالشكل الذي كان يجب على السياسات والإجراءات أن تلاحقها، فأدت تلك السياسات دوراً هاماً في تخفيف حدة السلبيات ووضعت الدولة على طريق النهضة والتقدم.

إن المتتبع للسياسات الإقتصادية التي أُنتهجت في السنوات السابقة ، يستطيع أن يتبين توجه هذه السياسات لتحقيق هدف الحفاظ على مستوى لائق من المعيشة لكافة فئات المجتمع، مع اتجاه قوى لتنويع مصادر الدخل، والسعي الحثيث نحو التنمية الإقتصادية المتوازنة، وإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص لتشجيعه على أداء دوره في عملية التنمية، وتطبيق تشريعات إقتصادية تحقق المناخ المناسب للإستثمارات المحلية والأجنبية، والحرص على تنسيق السياسات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتوسيع التعاون الإقليمي، وتحقيق المزيد من الإندماج مع الإقتصاد العالمي.

لقد أصبح من المهم تهيئة الدولة لمناخ أفضل للتنمية، وأن يعاد ترتيب الأولويات في ضوء الخطة الإستراتيجية للحكومة الاتحادية، لكي تصبح القرارات والسياسات الإقتصادية مبنية على الدراسة وعلى إمكانية التنبؤ بالمستقبل.

تسعى وزارة الإقتصاد لتطبيق إستراتيجية الحكومة الإتحادية خلال السنوات القادمة، وإعتبار أهدافها ركيزة للتنمية توضح المعالم وترسم الصورة المثلى للمستقبل البعيد ليتشكل الحاضر والمستقبل القريب بما يتفق مع هذه الصورة المعبرة عن آمال قادة الدولة آملين الاستقرار الإقتصادي والرفاهية والتقدم لشعب دولة الإمارات .

والله ولي التوفيق،،،

المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الإقتصاد

مقدمة

إن الإنطلاقة التي يشهدها إقتصاد دولة الإمارات، تهدف بالوصول بالدولة إلى تحقيق أهدافها في تحديث القواعد الإنتاجية السلعية والخدمية وتوفير الخدمات الإجتماعية على رقعة أوسع بقدر ونوعية أفضل .

لقد أوضحت الفترة السابقة أن الإقتصاد المبني على الإنتاج في كافة القطاعات، لا يتم الوصول له بزيادة معدلاته فحسب، بل بالعمل على الدخـــول في الأسواق العالمية وتوطيد دعائم الإنتـاج بالتحديث في التقنية والتنظيم والإدارة والارتقاء بالإنتاجية في كافة القطاعات .

إن السياسة الإقتصادية التي اعتمدتها الدولة، أدت إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية ، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية لما يتمتع به من الكفاءة والتنظيم ، وذلك لدفعه للمشاركة في كافة المجالات الإقتصادية ، وكذلك فإن الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة في مختلف الإمارات ، جعل الإيرادات تتزايد بسبب التصدير وإعادة التصدير .

أن تحليل وتقييم الأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الخمس السابقة سيكون وبدون شك القاعدة الأساسية لوضع الحلول المناسبة لنواحي الخلل في إقتصاد الدولة من جهة ، وبناء آفاق المستقبل الإقتصادي من جهة أخرى ، ومن هذا المنطلق حرصت وزارة الإقتصاد أن تصدر تقريراً مفصلاً عن طبيعة واتجاهات الأوضاع الإقتصادية التي تشهدها الدولة خلال حقبة زمنية معينة ، وتأمل من خلال هذا التقرير أن تساهم في توفير مستلزمات عملية بناء القرارات الإقتصادية وما يحقق أهداف الدولة الرئيسية في التنمية .

والله من وراء القصد،،،

المهندس/ محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل وزارة الإقتصاد

تمهيد

تعتبر التطورات الإقتصادية التي شهدتها الدولة خلال الفترة (2005 -2010)في غاية الأهمية، ومرحلة مهمة في مجمل مسيرة التنمية في الدولة، وأن عملية إتخاذ القرارات لمعالجة الأوضاع التي اُستجدت في أواخر عام 2008 ، سوف تحدد وبدون شك مسيرة التنمية في المستقبل .

لقد شهدت الفترة محل الدراسة أوضاعاً إقتصادية مرحلية يجب الوقوف أمامها لدراساتها، ونجدها تتركز حول حالتين مختلفتين في الاتجاه، الأولى حالة من التطور والتقدم في العديد من المتغيرات الإقتصادية، وكذلك تطور ملموس في العديد من الأنشطة الإقتصادية، خاصة الإنتاجية منها، والحالة الثانية تتصل بموضوع انكماش النشاط الإقتصادي.

إن محاولة تفسير طبيعة الأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الدولة بعد عام 2008 لابد وأن ترتبط بنظرة جديدة لمجمل تطورات الإقتصاد الوطني، ومع أن تطور قطاع النفط الخام لازال وسيبقى لفترات لاحقة ذات التأثير الأقوى من بين مجموعة عوامل أخرى، إلا أننا لابد ألا نغفل التطور الملحوظ في مساهمة القطاعات غير النفطية في الإقتصاد الوطني والتي أصبحت تُشكل مكامن القوة الجديدة في إقتصاد الدولة والتي وصلت إلى حوالي 68.6 ٪ من الناتج المحلي في العام 2010 .

لقد تمكن الإقتصاد الوطني خلال الفترة(2005 -2010) ورغم مختلف الظروف الإقتصادية التي سادت العالم، من تحقيق معدلات نمو موجبه، حيث حقق في العام 2010 معدل نمو بلغ 10.1 ٪ بالأسعار الجارية، ونحو 1.4 ٪ بالأسعار الثابتة.

ركز العمل الإقتصادي الذي تم خلال السنوات الخمس السابقة على تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية، منها تطوير مستويات المعيشة، وبناء أسس الإقتصاد الحديث، إقتصاد المعرفة، وتطوير الخدمات ورفع كفاءتها، وكذلك زاد اهتمام الدولة بهدف تنويع مصادر الدخل خلال تلك الفترة، وتم رصد الكثير من الإستثمارات التي أصبحت أكثر تنوعاً، وظهرت العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية المتطورة، وكان للقطاع الخاص دوراً بارزاً في كثير من تلك التطورات ومساهمة إيجابية واضحة في الأنشطة الإقتصادية .

لا شك أن القرارات الإقتصادية التي صدرت إبان الأزمة المالية العالمية ، أضافت الكثير لخبرة المعنيين بالشأن الإقتصادي، وأتاحت الفرصة للدولة لكي تعيد النظر في كثير من الممارسات والأساليب التي كانت متبعه سابقا، والتي أصبحت لا تتناسب مع الأوضاع الإقتصادية العالمية ، وأصبح الاتجاه لتغيير الأساليب الإقتصادية التقليدية، أمرا حتمياً بعد أن أصبحت الدولة في بؤرة الإهتمام العالمي، لذا أصبح الإتجاه نحو تعزيز الإقتصاد القائم على المعرفة مطلباً ضرورياً و شكل الطريق المستقبلي لإقتصاد الدولة خلال السنوات القادمة .

لقد أظهرت تجربة السنوات السابقة في العمل الإقتصادي أهمية زيادة عمليات التنسيق، ليس على مستوى الفعاليات الإقتصادية فقط، وإنما على مستوى هذه الفعاليات فيما بين الإمارات، لضمان استخدام موارد الدولة بصورة أكفأ خاصة وأن هذه الموارد أخذت تواجه ضغوطاً لم تكن قائمة في السنوات الأولى من عمر الدولة ، وضمان تحقيق التنمية المتوازنة إقليميا ، كما يضمن التوسع في اعتماد أسلوب التخطيط في اتخاذ القرارات و سلامة عمليات تطوير الهيكل الإقتصادي للدولة ، مما يمكن من بلوغ الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة .

ويأتي كتاب التطورات الإقتصادية والإجتماعية والذي تصدره الوزارة بصفة دورية، في سياق اهتمام الوزارة بدراسة وتحليل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الدولة خلال السنوات الخمس الماضية انطلاقاً من مسئولياتها في توفير قاعدة معلوماتية مفصلة للمتغيرات الإقتصادية للباحثين ومتخذي القرار الأمر الذي يساهم في إتخاذ القرارات السليمة. حيث تأمل وزارة الإقتصاد أن يحقق هذا الكتاب الأهداف المرجوة منه .

محمد صالح شلواح

وكيل الوزارة المساعد لشئون السياسات الإقتصادية

الباب الأول

التطورات الإقتصادية العالمية
و العربية والخليجية

- الفصل الأول :التطورات الإقتصادية العالمية.
- الفصل الثاني : التطورات الإقتصادية العربية.
- الفصل الثالث: التطورات الإقتصادية الخليجية.

الفصل الاول: التطورات الإقتصادية العالمية

أولا: معدلات النمو الإقتصادي:

تباينت وتيرة النشاط الإقتصادي العالمي خلال الفترة (2005 ـ 2010) بين الانتعاش والركود، حيث مر العالم خلال تلك الفترة بتطورات عديدة كان لها أثرها الواضح على مجمل الأوضاع الإقتصادية في العديد من دول العالم وخاصةً ذات الإقتصاديات المتقدمة ، فعلى الرغم من التباطؤ في نمو الإقتصاد العالمي خلال عام 2005 والذي بلغ 4.5٪ مقابل 5.3٪ في عام 2004، والذي شمل كافة الإقتصاديات المتقدمة والنامية وإقتصاديات السوق الناشئة حيث شمل التراجع في معدلات النمو كل من الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو وبريطانيا وكندا وغالبية الدول المتقدمة الأخرى وكذلك الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فقد ارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط بشكل طفيف حيث بلغ 5.9٪ مقابل 5.5٪ كذلك في الدول النامية الآسيوية حيث بلغ 9٪ مقابل 8.8٪.

في عام 2006 استطاع الإقتصاد العالمي الخروج من حالة التباطؤ التي حدثت في العام الذي سبقه، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى 5.2٪ ، وشمل هذا التحسن كافة الدول المتقدمة والتي ارتفع فيها معدل النمو إلى 3 ٪ مقابل 2.7٪ وعلى الرغم من التباطؤ الطفيف في بعض الدول النامية وخاصةً الإفريقية إلا أنه حدث تحسن في معدلات النمو في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بنسبة بلغت 8.2٪ مقابل 7.3٪.

خلال العام 2007 طرأ تحسن طفيف على الإقتصاد العالمي إلا أن الإقتصاديات المتقدمة شهدت تباطؤاً خلال الربع الأخير من هذا العام متأثرة بأكثر الأزمات المالية حدة منذ الحرب العالمية الثانية حيث انخفض معدل النمو الحقيقي إلى 2.7٪، وقد شمل هذا الإنخفاض جميع الدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو والتي تأثرت بأزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة في أغسطس 2007 والتي أدت إلى تذبذبات حادة في أسواق المال الأمريكية وكذلك إلى إحداث خسائر كبيرة وانكشاف العديد من البنوك، بينما كانت إقتصاديات الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى أقل تأثرا، وحافظت على معدل نمو بلغ حوالي 8.8 ٪.

وفي منتصف العام 2008 ظهرت تبعات وآثار الأزمة الإقتصادية إعتباراً من منتصف العام والتي انعكست على أداء الإقتصاد العالمي والذي بدأ في الدخول في حالة من الركود الإقتصادي ، حيث انخفض معدل النمو في ذلك العام إلى 2.9٪، وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة حيث انخفض معدل النمو إلى 0.2٪ والذي شمل الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو واليابان. وبالنسبة للدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فقد كان تأثرها بالأزمة المالية العالمية طفيفاً ، حيث حققت نموا بلغ حوالي 6.1 ٪ خلال العام.

دخل الإقتصاد العالمي في العام 2009 في حالة من الركود ادى تطوره لاحقاً إلى حالة من الانكماش بنسبة بلغت (0.5)٪ نتيجةً لتبعات الأزمة المالية العالمية فقد تحول معدل النمو في الدول المتقدمة إلى انكماش بمعدل (2.4)٪، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى والتي انخفض فيها معدل النمو إلى (2.7)٪. وعلى

الرغم من أن حالة الانكماش التي شملت كافة الدول المتقدمة إلا أنها كانت متفاوتة بين هذه الدول ، حيث كانت الولايات المتحدة الأقل تأثراً من معظم الدول المتقدمة الأخرى بالرغم من أنها مركز الأزمة وذلك نتيجة لضخامة الإجراءات التي اتخذتها لزيادة حجم السيولة المحلية لتنشيط إقتصادها وكذلك نتيجةً لكبر حجم الطلب المحلي مما جعلها أقل تأثراً بانخفاض الطلب الخارجي على صادراتها، ولذلك كان معدل الانكماش (2.4)٪، بينما كانت الآثار في منطقة اليورو أكبر حيث بلغ الانكماش (4.1)٪ بسبب تحمل مصارفها خسائر كبيرة لانكشاف أصولها الكبير على سوق الرهونات العقارية في الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تعانيها بعض لإقتصاديات منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا مما أثر سلباً على معدلات النمو فيها. وكذلك الحال في بريطانيا واليابان التي عانت من حالة من الركود والانكماش نتيجةً لانكماش الطلب العالمي والذي أدى إلى تراجع كبير في صادراتها .

في العام 2010 لم تنحسر تداعيات الأزمة المالية العالمية كلياً، وكانت آثارها لا تزال تخيم على كافة الإقتصاديات في العالم ، إلا أن الكثير من هذه الإقتصاديات استطاع الخروج ولو لم يكن كلياً من آثارها السلبية ، فقد حقق الإقتصاد العالمي نمواً قدره حوالي 5٪ ، في ذلك العام، وعلى الرغم من التعافي الإقتصادي إلا أن النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة كان أقل من المتوقع وذلك بسبب البطالة المرتفعة والضغوط التي حدثت في بعض دول منطقة اليورو والتي عززت المخاطر، بينما حققت الإقتصاديات الصاعدة والنامية نشاطاً قوياً من خلال تدفق رؤوس الأموال الداخلة بقوة مما أدى إلى ظهور الضغوط التضخمية.

ثانيا: معدلات التضخم :

ترافق التباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي الذي شهدها العام 2005 مع ارتفاع مستويات التضخم بنسب بسيطة خاصةً في الدول المتقدمة حيث ارتفع إلى3.3٪ مقابل 2٪ بينما كان هناك ارتفاع في مجموعة الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة من 5.6٪ إلى 5.9٪.

إلا أن التحسن في معدلات النمو التي شهدها العام 2006 ساهم في بقاء معدلات التضخم في الدول المتقدمة على ما كانت عليه في العام السابق تقريبا وبحدود 2.4٪، بينما انخفض بنسبة بسيطة في الدول النامية و إقتصاديات السوق الناشئة الأخرى حيث بلغ 5.6٪.

رافق تباطؤ النمو في الإقتصاد العالمي في العام 2007 تراجعاً طفيفا في معدلات التضخم في الدول المتقدمة ليصل إلى 2.2٪ مقابل 2.4٪ في العام الذي سبقه ، بينما ارتفعت في الدول النامية وإقتصاديات الدول الناشئة الأخرى إلى 6.5٪.

على الرغم من حالة التباطؤ والركود الإقتصادي التي سادت في العام 2008 والتي شملت أكثر الدول إلا أن معدلات التضخم ارتفعت في كافة الدول حيث بلغت في الدول المتقدمة 3.4٪، كذلك قفزت في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى إلى 9.2٪ ، وذلك نتيجة لتراجع أسعار صرف عملات تلك الدول أمام العملات الرئيسية والتي شهدت ارتفاعا في الربع الأخير من العام 2008.

نتيجةً لتراجع النشاط الإقتصادي العالمي في عام 2009 تراجعت معدلات التضخم في العالم حيث بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 0.1٪ ، كذلك انخفض معدل التضخم إلى 5.2٪.في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى.

وقد شهدت أسعار النفط وغيره من السلع الأولية ارتفاعاً كبيراً في عام 2010 كرد فعل للطلب العالمي القوي والناجم عن بدء مرحلة التعافي الإقتصادي حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2010 حوالي 78.9 دولار . ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى زيادة التضخم في الإقتصاديات الصاعدة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، بينما يلاحظ في الإقتصاديات المتقدمة كبحاً لضغوط التضخم بسبب التراخي الكبير في النشاط الإقتصادي.

ثالثا : معدلات نمو التجارة الخارجية :

شهد العام 2005 تباطؤا في معدلات نمو التجارة العالمية السلعية والخدمية حيث انخفض إلى 7.4٪ مقابل 10.6٪ في العام الذي سبقه وذلك نتيجةً لانخفاض الطلب المحلي في الولايات المتحدة وفي عدد من الدول المتقدمة الأخرى. وقد كان التراجع مزدوجاً في الصادرات والواردات وبصورة كبيرة حيث انخفض معدل نمو الصادرات من 8.8٪ إلى 5.7٪ وكذلك الواردات من 9.1٪ إلى 6.3٪، وانعكس ذلك على شروط التبادل التجاري سلباً بالنسبة للدول المتقدمة بينما حققت الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تحسنا ملحوظا في شروط التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار صادراتها النفطية وكذلك أسعار السلع الأولية الأخرى.

صاحب التحسن في معدلات النمو الإقتصادي في العام 2006 ارتفاعا في نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات والذي بلغ 9.6٪ وقد شمل هذا التحسن نمو حجم الصادرات من السلع والخدمات في الدول المتقدمة إلى 8.7٪، وكذلك ارتفاع معدل نمو وارداتها إلى 8٪، وبالنسبة للدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة كان هناك تباطؤاً في معدل نمو صادراتها حيث وصل إلى 9.8٪ مقابل 11.9٪ بينما حققت وارداتها نمواً بلغ 9.8٪ مقابل 11.4٪. وقد أثر هذا الوضع على شروط التبادل التجاري للسلع والخدمات حيث قلصت الدول المتقدمة التدهور في معدلات التغير في شروط التبادل التجاري بينما استمرت الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى في الحفاظ على معدلات تغير موجبة ولكنها أقل من العام السابق وذلك نتيجةً لاستمرار ارتفاع أسعار صادراتها النفطية وكذلك أسعار السلع الأولية.
إلا أن معدل نمو حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات شهد انخفاضا ملحوظاً في العام 2007 حيث بلغ 7.1٪ وشمل كافة الدول.

أدى التباطؤ والركود الإقتصادي في الدول المتقدمة والمترافق مع الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية والنفط وكذلك انخفاض مستويات الاستهلاك مما كان له أثر كبير على معدلات نمو حجم التجارة العالمية حيث انخفض إلى 2.7٪ في 2008 مقابل 7.1٪ في العام السابق. وقد شمل الانخفاض الصادرات والواردات على السواء حيث انخفض معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة إلى 1.9٪، وكذلك الواردات إلى 0.3٪، إلا أن الإقتصاديات الناشئة تمكنت من المحافظة على نسب عالية من التبادل التجاري سواء فيما يتعلق بوارداتها أو صادراتها على حد سواء وذلك كما يشير الجدول (1) أدناه. وقد كان لانخفاض معدلات نمو التجارة العالمية أثر كبير في تدهور شروط التبادل التجاري، حيث تدهورت بصورة كبيرة بالنسبة للدول المتقدمة ، بينما كان هناك تحسناً في الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى بسبب انخفاض أسعار استيراد السلع الغذائية.

نتيجةً لانخفاض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية ومنها النفط فقد تراجع حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات مسجلاً انكماشاً بنسبة بلغت حوالي (11.7)٪ في العام 2009، وقد انسحب الانكماش في حجم التجارة العالمية على كل من الصادرات والواردات، حيث انخفض حجم الصادرات في الدول المتقدمة بمعدل (13.6)٪، وكذلك وارداتها التي انخفضت بمعدل (13.3)٪. وقد انعكس هذا الوضع على الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى التي انخفضت صادراتها بمعدل (7.8)٪، وكذلك حجم وارداتها الذي انخفض بنسبة (9.2)٪.

وترافق الانتعاش الإقتصادي في عام 2010 مع زيادة حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) بنسبة 13.6٪ بعد انحساره في عام 2009، وقد شمل هذا التطور كافة الإقتصاديات سواء المتقدمة أو الصاعدة أوالنامية.

جدول رقم (1)

مؤشرات إقتصادية عالمية

خلال الفترة (2005 ـ 2010)

نسب مئوية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1 ـ معدل النمو الحقيقي :						
- العالم	4.5	5.2	5.4	2.9	(0.5)	5.0
- الدول المتقدمة	2.7	3.0	2.7	0.2	(2.4)	3.0
- الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة	7.3	8.2	8.8	6.1	2.7	7.3
2 ـ معدلات التضخم :						
- الدول المتقدمة	2.3	2.4	2.2	3.4	0.1	1.6
- الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة	5.9	5.6	6.5	9.2	5.2	6.2
3 ـ معدل نمو حجم التجارة :						
- العالم	7.4	9.6	7.1	2.7	(11.7)	13.6
- الدول المتقدمة :						
▪ الصادرات	5.7	8.7	6.1	1.9	(13.6)	13.6
▪ الواردات	6.3	8.0	5.1	0.3	(13.3)	12.6
- الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة :						
▪ الصادرات	11.9	8.9	8.7	4.1	(7.8)	15.1
▪ الواردات	11.4	9.8	12.8	8.2	(9.2)	13.8
4ـ معدلات التغير في شروط التبادل التجاري:						
- الدول المتقدمة	(1.8)	(1.3)	0.5	(2.4)	4.0	(1.2)
- الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة	5.7	3.4	0.5	3.3	(5.4)	(0.6)

المصدر:

- التقرير العربي الموحد
- صندوق النقد العربي
- صندوق النقد الدولي
- تقارير آفاق الإقتصاد العالمي

رابعاً: تطورات أسواق النفط العالمية:

أثرت تطورات الإقتصاد العالمي خلال الفترة (2005 -2010) على أسواق النفط العالمية والتي تتمتع بحساسية شديدة لمستويات النشاط الإقتصادي وخاصة في الدول المتقدمة والتي تعتبر الأكثر استهلاكا للنفط بما يوفره من طاقة لإدارة عجلة الإنتاج في تلك الدول، فخلال العام 2005 وحتى العام 2007 اتخذ إنتاج النفط منحى تصاعدياً مترافقاً مع حالة الانتعاش في الإقتصاد العالمي حيث ارتفع الإنتاج نتيجة تزايد الطلب من 72.4 مليون ب/يوم في عام 2005 إلى 81.6 مليون ب/يوم عام 2006 ثم 86.4 مليون ب/يوم عام 2007 حيث حققت معدلات النمو الحقيقي العالمي معدلات إيجابية بلغت 4.5 ٪ في عام 2005 مقابل 5.1 ٪ عام 2006 ثم 5.2 ٪ عام 2007 . ونتيجة لزيادة الطلب على النفط خلال سنوات الانتعاش تلك ، ارتفعت بالمقابل الأسعار حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط لسلة أوبك 50.6 دولار ارتفع في عام 2006 إلى 61.1 دولار ثم إلى إلى 69.1 دولار في العام عام 2007.

كأحد آثار الأزمة المالية العالمية والتي بدأت تأخذ أبعادها في النصف الثاني من العام 2008 ، فقد بدأ إنتاج العالم من النفط في ذلك العام بالإنخفاض قليلاً مقارنة بالعام 2007 حيث وصل إلى 85.1 مليون ب/يوم ، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت أسعاره بشكل كبير في ذلك العام حيث وصل متوسط السعر إلى 94.5 دولار للبرميل ، وقد ساهم في ارتفاع الأسعار في هذا العام التوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية إضافة إلى المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط .

ومن الناحية الفعلية فإن التراجع الحاد في أسعار النفط قد بدأ في يوليو 2008 لتتحسن بعض الشيء خلال عام 2009 نتيجة لقيام دول الأوبك بتخفيض إنتاجها مع بداية العام للحد من انخفاض أسعاره والذي أدى بدوره لتراجع الإنتاج العالمي من النفط في عام 2009 إلى 70.6 مليون برميل يومياً، كما بلغ متوسط السعر لسلة أوبك في العام 2009 حوالي 61.1 دولار للبرميل.

جدول رقم (2)

تطورات أسواق النفط العالمية خلال الفترة (2005 ـ 2010)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ـ إنتاج النفط في العالم / مليون برميل/ يوميا	72.4	81.6	86.4	85.1	70.6	86.2
ـ متوسط أسعار سلة أوبك / دولار للبرميل	50.6	61.1	69.1	94.5	61.1	77.5

المصدر :
- التقرير العربي الموحد
- تقارير أوبك

وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج النفط ليصل في العام 2010 إلى حوالي 86.2 مليون برميل يومياً إلا أن سعر برميل النفط قد شهد أيضاً إرتفاعاً ملموساً وصل إلى حوالي 77.5 دولار وذلك بسبب بداية الانتعاش الذي شهده ذلك العام .

الفصل الثاني: التطورات الإقتصادية العربية

اولا :معدلات النمو الإقتصادي

تباين أداء الإقتصاديات العربية خلال الفترة (2005 ـ 2010) تبعاً لتطورات الإقتصاد العالمي ومدى ارتباطها به وما تملكه من ثروات نفطية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام 2005 حوالي 22.6٪ وحوالي 8٪ معدل نمو حقيقي ، إذ كان لارتفاع عائدات صادرات النفط أثراً كبيراً في تحقيق هذا المعدل، حيث زادت تلك العائدات بمعدل بلغ حوالي 44٪ عن العام 2004، وقد انعكس ذلك على تباين معدلات النمو بالنسبة للدول المصدرة للنفط والدول الأخرى حيث حققت الدول المصدرة للنفط معدلات أعلى من المتوسط.

في عام 2006 تصاعدت أسعار النفط إلى مستويات قياسية كان لها أثراً كبيراً في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو حوالي 18.2٪ بالأسعار الجارية و6.6٪ بالأسعار الثابتة وأدت زيادة حجم النشاط الإقتصادي والطلب المحلي خلال العام في ارتفاع الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية .

وفي عام 2007 ونتيجةً لتواصل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة عائدات الصادرات النفطية خلال العام فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية 15.1٪ بالأسعار الجارية و5.3٪ بالأسعار الثابتة ، وقد كان لزيادة تكلفة استيراد النفط للدول العربية المستوردة للنفط وكذلك تكلفة استيراد السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج دوراً كبيراً في تراجع معدلات النمو فيها عن العام السابق .

رغم الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية التي بدأت في النصف الثاني من العام 2008 فقد واصلت إقتصاديات الدول العربية تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية 25.8٪ وحوالي 6.6٪ بالأسعار الثابتة حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام فى وصول الناتج إلى أعلى مستوى له بالرغم من الضغوط التضخمية في غالبية الدول العربية وبدء انتشار آثار الأزمة العالمية في النصف الثاني من العام .

في العام 2009 كانت تبعات الأزمة المالية العالمية أكثر ظهوراً على الإقتصاد العالمي والذي دخل في مرحلة الركود مما انعكس على الإقتصاديات العربية سلبياً حيث تراجع معدل النمو إلى (11.9)٪ بالأسعار الجارية و1.6٪ بالأسعار الثابتة ، وقد كان تأثير الأزمة متبايناً بالنسبة للدول العربية وذلك حسب مدى انفتاحها وارتباطها بالإقتصاد العالمي ، وقد كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2008 وبداية العام 2009 دوراً أساسياً في انخفاض قيمة الصادرات النفطية والذي ترافق أيضاً مع انخفاض كميات الإنتاج تماشياً مع قرارات الأوبك وهذا ما أدى إلى تدهور معدلات النمو في أغلب الدول العربية وخاصة النفطية منها وقد ترافق هذا الانخفاض في معدلات النمو مع انخفاض في معدلات التضخم في عام 2009 إلى 3.6٪ مقابل 10.5٪ في العام السابق نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية والتي قدرت بحوالي 31٪ وكذلك أسعار السلع الغذائية بحوالي 15٪ ومنتجات الطاقة بحوالي 35٪ .

نتيجةً للتحسن الذي شهده الإقتصاد العالمي في العام 2010 وخروجه من حالة الانكماش والركود الإقتصادي الذي خيم عليه تحت تأثيرات الأزمة المالية العالمية بحيث شمل هذا التحسن كافة الإقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية ، فقد انعكس هذا التحسن على الإقتصاديات العربية كافةً سواء المنتجة للنفط أو الإقتصاديات الأخرى، وقد وصل معدل النمو الحقيقي لها إلى 5.5٪ وذلك نتيجةً لعوامل عديدة أهمها زيادة أسعار النفط وكذلك زيادة حجم النشاط التجاري الذي انعكس على زيادة وتيرة النشاط الإقتصادي في أكثر الدول العربية .

جدول رقم (3)

معدلات النمو في الناتج المحلي للدول العربية خلال الفترة (2005 ـ 2010)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)	22.6	18.2	15.1	25.8	(11.9)	16.3
نمو الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)	8.0	6.6	5.3	6.6	1.6	5.5

المصدر :
- التقرير العربي الموحد
- الاسكوا

ثانيا : معدلات نمو التجارة الخارجية

على صعيد التجارة الخارجية للدول العربية والذي يعكس تاثير تطورات الإقتصاد العالمي على تلك الدول ، نجد بأن الصادرات العربية والتي شكلت حوالي 6.6٪ من صادرات العالم في العام 2009 قد حققت خلال الفترة (2005- 2010) نمواً بلغ حوالي 38.3٪ في عام 2005 لتهبط إلى حوالي 16.1٪ في العام 2007 ثم لتعاود الارتفاع لتصل إلى 34.5٪ في العام 2008. وفي العام 2009 وتحت وطأة تأثير الأزمة المالية العالمية هبطت إلى (32.5)٪، وقد كان هذا الانخفاض أكبر بكثير من معدل انخفاض الصادرات العالمية والذي انخفض بحوالي (22.6٪) وذلك بسبب التغيرات الكبيرة في أسعار النفط العالمية وكذلك أسعار السلع الأولية ، وفي عام 2010 نمت الصادرات العربية بنسبة 25.2٪ نتيجة لبوادر خروج الإقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة ، وعلى صعيد التجارة البينية العربية ، والتي تعكس مدى التعاون الإقتصادي والتجاري بين جميع الدول العربية و كفاءة الاتفاقيات الثنائية والجماعية، نجد أن حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات العربية تراوحت خلال الفترة بين 8.5٪ في عام 2005 و10.3٪ في عام 2009 ، وهذا يدعو إلى مراجعة العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدول العربية مما يتطلب رفع مستوى التعاون وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وعلى مستوى العالم العربي ككل.

جدول رقم (4)

مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2005 ـ 2010)

نسب مئوية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو الصادرات العالمية	13.5	16.1	15.6	15.1	(22.3)	21.7
نمو الصادرات الإجمالية للدول العربية	38.3	37	16.1	34.5	(32.5)	25.2
حصة الصادرات العربية من الصادرات العالمية	5.5	5.7	5.7	6.6	5.8	5.9
نمو الواردات العالمية ٪	13.4	14.8	14.8	15.3	(23.1)	20.9
نمو الواردات الإجمالية للدول العربية	20.2	22	32.6	25	(11.7)	10.2
حصة الواردات العربية من الواردات العالمية	3.3	3.3	3.8	4.1	4.7	4.3
نمو التجارة البينية العربية	36.5	21	20.4	35	(17.9)	3.7
نمو الصادرات البينية العربية	33.8	21.1	20.8	34.5	(19.1)	1.2
نمو الواردات البينية العربية	39.7	20.9	19.8	35.6	(16.6)	6.5
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.5	8.8	8.7	10.3	8.6
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.6	13.4	12	11.9	11.2	11.8

المصدر : - التقرير العربي الموحد - صندوق النقد العربي

الفصل الثالث : التطورات الإقتصادية الخليجية

اولا: معدلات النمو الإقتصادي

تتميز إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بتشابه مكوناتها حيث تعتمد أغلبها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية ، وخلال الفترة (2005 ـ 2010) مرت دول المجلس بفترات متفاوتة من حيث تحقيق معدلات النمو وذلك تبعاً لتطورات الإقتصاد العالمي نظراً لارتباط تلك الإقتصاديات بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث انعكاس التغيرات في أسعار النفط العالمية والتي ترتبط بمدى الانتعاش أو الركود الإقتصادي الذي تحققه الإقتصاديات المتقدمة باعتبار تلك الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في دول مجلس التعاون، ومن حيث التبادل التجاري وأنشطة الإستثمار المباشر وغير المباشر.

حققت دول المجلس خلال الفترة 2005 وحتى 2008 معدلات نمو مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ معدل النمو الحقيقي لدول المجلس 6.5٪ في عام 2006 لينخفض إلى 5.2٪ في عام 2007 حتى وصل في عام 2008 إلى 7.3٪ نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية حتى بداية النصف الثاني من ذلك العام حيث بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية والتي تأثرت بها أغلب الإقتصاديات المتقدمة وبالتالي انتقل تأثيرها إلى أغلب الإقتصاديات في العالم ومنها إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بحكم ارتباطها الكبير مع الإقتصاد العالمي مما أدى إلى حدوث نوع من الركود شمل كافة الإقتصاديات الخليجية حيث وصل معدل النمو الحقيقي في دول مجلس التعاون في العام 2009 إلى 1.1٪ وذلك نتيجةً لانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره مما أثر في انخفاض العائدات النفطية لدول المجلس ، ونتيجةً للسياسات المالية والنقدية و إجراءات الدعم المتخذة من قبل حكومات دول مجلس التعاون فقد استطاعت تلك الدول تحقيق معدلات نمو أفضل في عام 2010 حيث وصل معدل النمو الحقيقي في ذلك العام إلى حوالي 4٪ والذي ساعد على ذلك الانتعاش الذي تحقق في ذلك العام في الإقتصاد العالمي نتيجةً الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة لمؤسساتها المالية مما ساعد على الخروج من الأزمة وتحقيق معدلات نمو موجبة.

جدول رقم (5)

معدلات نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005 ـ 2010)

نسب مئوية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)	27.4	16.2	18.5	26.7	(16.3)	0.2
نمو الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)	5.6	6.5	5.2	7.3	1.1	4.0

المصدر :
- التقرير العربي الموحد
- صندوق النقد العربي

ثانيا: معدلات التضخم

انعكست وتيرة النشاط الإقتصادي في دول مجلس التعاون وكذلك تطورات الإقتصاد العالمي خلال الفترة (2005-2010) على معدلات التضخم في دول المجلس، حيث تفاوتت معدلات التضخم من 4.3٪ في عام 2005 إلى 11٪ في عام 2008 إذ رافق الانتعاش الإقتصادي زيادة كبيرة في الضغوط التضخمية نتيجةً لارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية و المدخلات الوسيطة ، وقد كان للزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي في تلك الدول أثر في زيادة معدلات التضخم نتيجةً لزيادة الطلب الكلي وخاصةً بالنسبة لارتفاع الإيجارات والذي شكل نسبة كبيرة من معدلات التضخم، ومما ساهم أيضاً في زيادة معدلات التضخم الضعف في سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى حيث أن أغلب دول مجلس التعاون ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، وكذلك صادراتها النفطية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات في دول المجلس.

نتيجةً لانعكاسات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى حدوث انكماش وتباطؤ في النشاط الإقتصادي في أغلب دول العالم ومنها الإقتصاديات الخليجية فقد انخفض معدل التضخم في العام 2009 الى ادنى مستوياته التي سادت خلال الفترة حيث وصل إلى 3٪ بسبب انخفاض الطلب الكلي وكذلك انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الوسيطة ، وفي عام 2010 نتيجةً لبوادر الخروج من تأثيرات الأزمة وعودة النشاط الإقتصادي إلى التحرك نحو الانتعاش نتيجةً لبرامج الدعم المتخذة من قبل الدول المتقدمة وكذلك برامج الدعم المتخذة من قبل حكومات دول الخليج فقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب العالمي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم قليلاً حيث وصل إلى 3.2٪.

ثالثا: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تلعب التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون دوراً مهماً في مكونات إقتصاديات تلك الدول نظراً لارتباط إقتصادياتها الشديد مع العالم الخارجي وكذلك هياكله الإقتصادية المحدودة التنوع خاصةً وأن دول المجلس تعتبر من أهم مصادر الطاقة للدول المتقدمة والصناعية من خلال صادراتها النفطية الكبيرة لتلك الدول ، إضافةً إلى أن دول المجلس تعتمد اعتمادا كبيراً على الواردات من السلع والخدمات من الخارج نظراً لمحدودية تنوع منتجاتها.

تطور حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون تطوراً كبيراً خلال الفترة (2005 ـ 2010) حيث وصل في عام 2008 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي نتيجةً لارتفاع أسعار الصادرات النفطية والتي وصلت في ذلك العام إلى حوالي 94.5 دولار للبرميل ، ونتيجةً لبوادر الأزمة المالية العالمية التي ظهرت على إقتصاديات الدول المتقدمة والتي تمثلت بتباطؤ النشاط الإقتصادي وبالتالي انخفاض وارداتها النفطية فقد انخفضت أسعار النفط إلى حوالي 61 دولار في العام 2009 والذي انعكس بدوره على حجم الصادرات النفطية الخليجية ، حيث انخفض حجم التجارة الخارجية لتلك الدول إلى 864.8 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها (14.7)٪ ، وفي عام 2010 وعلى الرغم من تحسن أداء إقتصاديات الدول المتقدمة والتي بدأت بالخروج من آثار الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره إلى حوالي 77.5 دولار للبرميل مما أدى إلى زيادة الصادرات الخليجية وبالتالي ارتفاع حجم التجارة الخارجية ليصل إلى حوالي 1021.6 مليار دولار.

بفضل تفعيل اتفاقيات التعاون الإقتصادي والتجاري بين دول المجلس فقد تطورت تجارتها البينية خلال الفترة (2005 ـ 2010) لتصل في عام 2008 إلى 67.3 مليار دولار الإ أنها تراجعت في عام 2009 إلى حوالي 61 مليار دولار وكذلك في عام 2010 إلى 52.6 مليار دولار وذلك بسبب انعكاسات الأزمة العالمية على إقتصاديات كافة الدول ، وتشكل التجارة البينية بين دول المجلس نسبة قليلة من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول المجلس حيث بلغت هذه النسبة في عام 2007 حوالي 7.3٪ لتنخفض قليلاً في عام 2008 إلى 6.6٪ لترتفع في عام 2009 إلى 7.9٪ لتعود للإنخفاض إلى 5.2٪ في عام 2010 ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة حتى إذا استبعدنا الصادرات النفطية من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون فإن النسبة ترتفع إلى الضعف تقريباً حيث بلغت نسبة التجارة البينية (بدون النفط) في عام 2007 حوالي 15.9٪ من إجمالي التجارة الخارجية لتنخفض قليلاً في عام 2008 الى 14.7 ٪ مما يشير إلى مدى محدودية التنوع الإنتاجي في غالبية دول المجلس واعتمادها الكبير على العالم الخارجي.

جدول رقم (6)

مؤشرات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (2005 ـ 2010)

القيمة: بالمليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي التجارة الخارجية	476.4	644.5	747.7	1013.3	864.8	1021.6
صادرات النفط والغاز	261	366.3	401.6	556.5	278.3	350.8
إجمالي التجارة الخارجية (بدون النفط)	215.4	278.2	346.1	456.8	586.5	670.8
التجارة البينية	33.9	43.9	54.9	67.3	60.9	52.6
نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية ٪	7.11	6.8	7.3	6.65	7.9	5.2
نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية (بدون النفط) ٪	15.7	15.8	15.9	14.7	10.4	7.9

المصدر :

- بيانات مجلس التعاون الخليجي
- الأسكوا
- التقرير العربي الموحد

الباب الثاني

تطورات الإقتصاد الوطني

- الفصل الأول: الأداء الإقتصادي:

أولاً : نمو المؤشرات الإقتصادية.

ثانياً : سياسة تنويع الإقتصاد الوطني.

ثالثاً : تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

- الفصل الثاني : التطورات الإجمالية:

أولاً : التكوين الرأسمالي الثابت.

ثانياً : الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً : التجارة الخارجية.

رابعاً : المؤسسات المالية والنقدية.

خامساً : التضخم.

- الفصل الثالث : القطاعات الإقتصادية الرئيسية:

أولاً : قطاع الطاقة.

ثانياً : قطاع الصناعة.

ثالثاً : قطاع العقارات.

رابعاً : قطاع النقل والتخزين والاتصالات.

خامساً : قطاع السياحة .

سادساً : قطاع الخدمات الحكومية.

الفصل الاول: الاداء الإقتصادي

اولا : نمو المؤشرات الإقتصادية

يواصل الإقتصاد الوطني نموه القوى بفضل امتلاكه لوفرة من المزايا ، والمتمثلة في نظام سياسي مستقر، وبُنى تحتية قوية، وعوائد مرتفعة من صادرات النفط، وموقع جغرافي متميز، وعلاقات إقتصادية متطورة مع دول العالم، ونظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.

ومن الواضح أن الدولة استطاعت بالفعل أن تقطع شوطاً طويلاً في مسيرة النمو الإقتصادي وقدرة على تنويع قاعدة مواردها، بما يمكنها من تفادي تقلبات أسواق النفط، فارتقى أداء مختلف القطاعات، كما تميز إقتصادها بالتحرر والانفتاح على السوق العالمي تصديراً واستيراداً، وقد تمكن الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2005 – 2010) من تحقيق معدلات نمو مقبولة تمثلت بنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل بلغ 2.4 ٪ بالأسعار الحقيقية، وحوالي 9.5 ٪ بالأسعار الجارية، وكذلك ارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي 4.5٪، وبمعدل نمو بلغ حوالي 10.6 ٪ بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة. ان ما يميز التجربة الاستثمارية في دولة الإمارات خلال السنوات الخمس الماضية ، والتي جعلتها مقصدا للشركات العالمية الكبرى ، تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص ، تلك الشراكة التي ظهر تأثيرها على حجم الاستثمارات المحلية فحققت معدل نمو بلغ 19.4 ٪. وتشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي حقق معدل نمو بلغ 9 ٪ وهو من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستوى المعيشة ، وتزامن ذلك مع انخفاض كبير في معدلات التضخم ففي العام 2005 بلغ 6.2 ٪ انخفض في عام 2010 ليصل إلى 0.9 ٪. وفي مجال علاقات الدولة بالعالم الخارجي ، حققت إجمالي الصادرات من السلع والخدمات نموا بلغ 13 ٪، وحققت الواردات من السلع والخدمات نمواً بلغ 17.1 ٪ خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (7)

المتغيرات الإقتصادية لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النموالسنوي ٪
الناتج المحلي الإجمالي (جاري)	663.3	1042.7	9.5
الناتج المحلي الإجمالي (ثابت)	835.8	942.4	2.4
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط(جاري)	436.1	720.1	10.6
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (ثابت)	525.8	654.8	4.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	432.1	665.8	9.0
التكوين الرأسمالي الثابت	121.9	296.4	19.4
إجمالي الصادرات سلع وخدمات	448.3	827.3	13.0
إجمالي الواردات سلع وخدمات	344.7	759.0	17.1
التضخم ٪	6.2	0.9	-

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

ثانيا: سياسة تنويع الإقتصاد الوطني

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد أدركت هذه الدول ، أن الاعتماد على هذا القطاع ، يمثل خطورة كبيرة على الإقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط ، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها ، ومنها تقليل الإعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي ، كما هو موضح بالجدول رقم(8) والذي يبين ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة من 62.9 ٪ في العام 2005 إلى حوالي 69.5 ٪ في العام 2010، مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل . والجدير بالذكر أن هذا لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية النفط ، فما زالت عائداته تمثل الأساس في تمويل وتحريك الإقتصاد الوطني، وبفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

جدول رقم (8)

مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (2005 ـ 2010)

مليار درهم

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (ثابت)	835.8	918.0	947.2	977.4	930.5	942.4
الناتج المحلي بدون النفط(ثابت)	526.0	573.3	626.9	664.6	645.6	654.8
نسبة المساهمة ٪	62.9	62.5	66.2	68.0	69.4	69.5

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل نموه الحقيقي خلال الخمس سنوات الأخيرة حوالي 2.1 ٪ سنويا، وقطاع التشييد والبناء الذي حقق نموا قدره 11.4 ٪ ، حيث النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نموا قدره 7.3 ٪ ، فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسير حسب المعايير الدولية.

جدول رقم (9)

الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية (بالأسعار الثابتة)

لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
الزراعة	10.3	8.1	(4.8)
الصناعات الإستخراجية	1.1	3.1	23.5
الصناعة التحويلية	78.2	86.6	2.1
الكهرباء والغاز والماء	16.5	20.3	4.3
التشييد والبناء	63.3	108.8	11.4
تجارة الجملة والتجزئة	116.1	128.7	2.1
المطاعم والفنادق	16.6	15.7	(1.0)
النقل والاتصالات	59.5	84.8	7.3
العقارات	96.5	99.2	0.5
الخدمات الشخصية	13.7	20.9	8.8
المشروعات المالية	46.9	73.7	9.4
الخدمات الحكومية	28.1	45.2	10.0
الخدمات المنزلية	3.5	3.9	2.0
خدمات مصرفية	24.6	44.1	12.4
الإجمالي	525.8	654.8	4.5

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

ثالثا: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية

من الثوابت في السياسة الإقتصادية للدولة، العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ، ليقوم بدور كبير في الإقتصاد الوطني ، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والإنشاءات والتجارة ، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دورا أساسيا وفعالا وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور، ولقد وضعت القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك. وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي ، واتسعت في التسعينات. وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الإقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم حوله.

ويلاحظ من الجدول رقم(10)، والذي يعبر عن بعض مؤشرات القطاع الخاص، أن معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين عامي 2005 ، 2010 بلغ 19.4 ٪ سنويا، وهو معدل مرتفع، ولقد ساهم القطاع الخاص فيه بما يقرب من 62 ٪ عام 2005 ، وحوالي 67.5 ٪ عام 2010 ، فرغم الظروف الإقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة ، إلا أنه وبتشجيع من الدولة ، قام القطاع الخاص بدفعات استثمارية قويه مما انعكس على الأداء الإقتصادي العام.

ويلاحظ أيضا نمو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 9٪ خلال تلك الفترة كان للقطاع الخاص (الاستهلاك العائلي) النصيب الأكبر إذ ساهم بحوالي 89.5٪ عام 2005 ، وحوالي 86.5 ٪ عام 2010 وهذا يبرز الدور الهام الذي يلعبه القطاع العائلي في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بالدولة.

جدول رقم (10)

مؤشرات التنمية للقطاع الخاص لعامي 2005 . 2010

القيمة : بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	121.9	296.4	19.4
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص	75.4	202.0	21.8
مساهمة القطاع الخاص ٪	61.9	68.2	-
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	432.1	665.8	9.0
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	386.5	575.7	8.3
حصة القطاع الخاص من الإنفاق الاستهلاكي	89.5	86.5	-

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

ساعد تنوع قاعدة الإقتصاد الوطني والتغيرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني نتيجة للجهود الحقيقية التي بذلتها وتبذلها الدولة، في نمو القطاع الخاص بالدولة وتنوع نشاطاته ، كما أسهم المناخ الإقتصادي السائد والذي يعتمد أساسا على سياسة الإقتصاد الحر وانفتاح السوق وتوفر البيئة الإقتصادية الملائمة في توسيع استثمارات القطاع الخاص من خلال حشد رأس المال الخاص ودفعه لتولي الدور المطلوب منه في عملية التنمية.

أن السياسة الإقتصادية التي تطبقها دولة الإمارات، تكفل مناخا استثماريا مناسبا للقطاع الخاص ، بسبب التسهيلات التي تقدمها له من تشريعات تنظيمية وبنية هيكلية تسهل القيام بكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي يمنحها الإقتصاد الوطني والمتمثلة فيما يلي :

- عدم فرض أي نوع من الضرائب على الأرباح أو الدخل.
- عدم وجود قيود على التحويلات.
- ضآلة نسب الضرائب الجمركية على الواردات.
- عدم وجود ضرائب على الصادرات وإعادة التصدير.
- وجود نظام مصرفي متكامل وحديث.

هذا بالإضافة إلى العديد من التشريعات والتسهيلات الأخرى ، والتي مهدت الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره الكامل في دعم الإقتصاد الوطني والمساهمة بشكل فعال ورئيسي في عملية التنمية الإقتصادية.

ويمكن تصور دور القطاع الخاص في التنمية من خلال التركيز على الإنتاج ومعايشة الإقتصاد العالمي والمشاركة في إعداد المستقبل، فالتنمية الإقتصادية بما تعنيه من توفير لفرص العمل والقضاء على البطالة، لا تأتي إلا من خلال التركيز على الإنتاج سواء كان صناعيا أو زراعيا، ويعنى ذلك أيضا أن يقوم القطاع الخاص باستيعاب أحدث التطورات التقنية وتطبيق ما يصلح منها للبيئة المحلية ، أما معايشة الإقتصاد العالمي من خلال المنافسة في التجارة والصناعة والخدمات، فالقطاع الخاص قادر على نقل أحدث التقنيات في العالم عن طريق دخوله للأسواق العالمية والبحث عن الأفكار الإبداعية والجديدة .

أما عن المشاركة في الأعداد للمستقبل، فالقطاع الخاص يعلم أن الموارد البشرية هي أساس بقاءه وازدهاره وبالتالي فإنه يجب أن يعطي أهمية استراتيجيه للاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة .

الفصل الثاني : التطورات الإجمالية

اولا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

شهدت الدولة منذ العام 2005 وحتى الآن مرحلة ازدهار إقتصادي غير مسبوقة، رسمت ملامحها توجهات السياسة الإقتصادية للدولة ، من خلال ضخ استثمارات ضخمة بكافة القطاعات غير النفطية لتعزيز سياسة تنويع مصادر الدخل والارتقاء بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة إقتصاديا وجاء على رأسها قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والإنشاءات والطاقة ، وأيضا القطاع النفطي للمحافظة على القدرات الإنتاجية وتنميتها تحسبا للزيادة المستقبلية في الطلب على النفط ، إضافة إلى تنفيذ المشروعات الإستراتيجية الكبرى وصيانة وتنمية مرافق البنية التحتية ، وتشير بيانات الجدول رقم (11) إلى تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية من 121.9 مليار درهم عام 2005 إلى 296.4 مليار درهم عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 19.4٪ كما ذكر انفا.

جدول رقم (11)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية

موزعاً حسب نوع الإنفاق لعامي 2005 . 2010

القيمة : بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	121.9	296.4	19.4
القطاع الحكومي	14.0	27.9	14.7
النسبة ٪	11.5	9.4	-
القطاع العام	32.5	66.5	15.4
النسبة ٪	26.7	22.4	-
القطاع الخاص	75.4	202.0	21.8
النسبة ٪	61.9	68.5	-

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

واتساقاً مع توجهات سياسة الدولة الإقتصادية نحو المزيد من التحرر الإقتصادي بما يتفق والمتغيرات العالمية تم إفساح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة مساهمته في عملية التنمية ، حيث تم توسيع نطاق الخصخصة بمجالات التعليم والصحة والكهرباء والنقل والخدمات والمرافق العامة ، وتم تطوير أسواق الأوراق المالية لجذب المدخرات الوطنية وخاصة صغار المستثمرين وضخها بمشروعات إنتاجية ، فتطورت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات من نحو 75.4 مليار درهم وبنسبة 61.9٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2005 إلى202 مليار درهم وبنسبة 68.2٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2010، وزادت الإستثمارات الحكومية من 14 مليار درهم شكلت ما نسبته 11.5٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2005 ، إلى 27.9 مليار درهم ولتشكل ما نسبته 9.4٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2010 ، وكذا القطاع العام الذي تطورت نسبة إنفاقه الاستثماري من 32.5 مليار درهم بنسبة 26.7 ٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2005 إلى 66.5 مليار درهم بنسبة 22.4٪ من إجمالي الاستثمارات عام 2010. هذا وقد ارتفع إنفاق الحكومة الاستثماري خلال عام 2009 لتعويض جزء من تراجع إنفاق القطاع الخاص بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية ولدعم الحركة الإقتصادية وبعث الانتعاش بالأسواق لمكافحة مظاهر التراجع التي كانت قد بدأت بالظهور.

جدول رقم (12)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعا حسب القطاعات الإقتصادية لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

القطاعات	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
قطاع المشروعات غير المالية	104.8	236.5	17.7
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0.9	1.0	2.1
الصناعات الاستخراجية :	8.7	48.1	40.8
النفط الخام والغاز الطبيعي	8.5	47.7	41.2
المحاجر	0.2	0.4	14.9
الصناعات التحويلية	17.8	39.6	17.3
الكهرباء والغاز والماء	11.6	27.3	18.7
التشييد والبناء	6.5	14.6	17.6
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	11.2	12.0	1.4
المطاعم والفنادق	6.1	5.0	(3.9)
النقل والتخزين والاتصالات	15.3	31.0	15.2
العقارات وخدمات الأعمال	23.4	52.1	17.4
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3.4	6.0	12.0
قطاع المشروعات المالية	1.9	5.2	22.3
قطاع الخدمات الحكومية	15.2	54.7	29.2
المجموع	121.9	296.4	19.4

المصدر: - المركز الوطني للإحصاء.

استحوذت استثمارات قطاع الخدمات الحكومية على أكبر قدر من الاستثمارات خلال الفترة (2005-2010) نتيجة تطوير هياكل الوزارات والدوائر المحلية وتنفيذ متطلبات الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 29.3٪ تلاها قطاع العقارات وخدمات الأعمال والذي نال المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات وخاصة استثمارات القطاع الخاص بسبب ازدهار حركة التعمير لتلبية الطلب على المكاتب الإدارية ومقار الشركات التي وفدت بغرض الاستثمار، والطلب على المساكن للقوى العاملة التي تقاطرت على الدولة طلبا للعمل، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 17.4٪ . ثم قطاع الصناعات الاستخراجية وبمعدل نمو بلغ حوالي 40.8٪ ، ثم قطاع الصناعات التحويلية نتيجة الدعم والتشجيع المتواصل لدعم سياسة تنويع مصادر الدخل باعتباره من القطاعات الواعدة التي تحقق قيمة مضافة عالية، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإستثمارات القطاع نحو 17.3 ٪، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات نتيجة التوسعات وتطوير المطارات وزيادة الطاقات الاستيعابية لموانى الإمارات الشمالية وإنشاء ميناء ومنطقة خليفة الصناعية بالطويلة ومترو الأنفاق بدبي وتعزيز نشاط الاتصالات لدعم المركز الدولي و الإقليمي في حركة التجارة العالمية ودعم البنية الأساسية لقطاع الاتصالات للتحول إلى الإقتصاد المعرفي وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 15.2٪. أيضا حدث تطور ملموس في استثمارات قطاع الكهرباء والغاز والماء نتيجة خصخصة عدد من مرافق القطاع وزيادة قدراتها الإنتاجية لخدمة التوسعات لأغراض التنمية وتوفير احتياجات المواطنين المتزايدة من الماء والكهرباء والغاز لتزايد عدد السكان، وكان متوسط معدل النمو السنوي لاستثمارات القطاع نحو 18.7٪ وقد تطورت قيمة ما تستحوذ عليه تلك القطاعات الستة المشار إليها من الاستثمارات من 92.0 مليار درهم بنسبة 78.5 ٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2005، إلى 252.8 مليار درهم بنسبة 85.3٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عام 2010. ومن الجدير بالإشارة أن ترتيب القطاعات من حيث النمو السنوي في الاستثمارات يأتي بقطاعات النفط والغاز، والخدمات الحكومية، والمشروعات المالية، والكهرباء والغاز والمياه ، والتشييد والبناء في مقدمة القطاعات.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الإقتصادية لعام (2005)

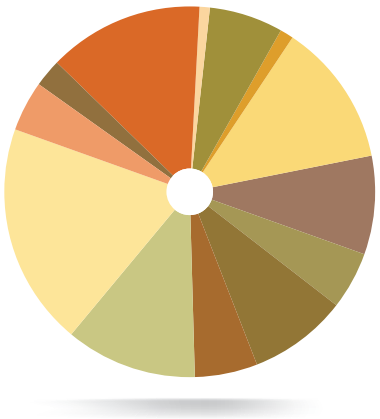

الشكل رقم (1)

- المحاجر % 0.2
- الصناعات التحويلية % 14.6
- الكهرباء و الغاز و الماء % 9.5
- التشييد و البناء % 5.3
- تجارة الجملة و التجزئة و خدمات الإصلاح %9.2
- المطاعم و الفنادق % 5.0
- النقل و التخزين و الإتصالات % 12.5
- العقارات و خدمات الأعمال % 19.2
- الخدمات الإجتماعية و الشخصية % 2.8
- قطاع المشروعات المالية % 1.6
- قطاع الخدمات الحكومية % 12.4
- الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية % 0.7
- الصناعات الإستخراجية %7.1

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الإقتصادية لعام (2010)

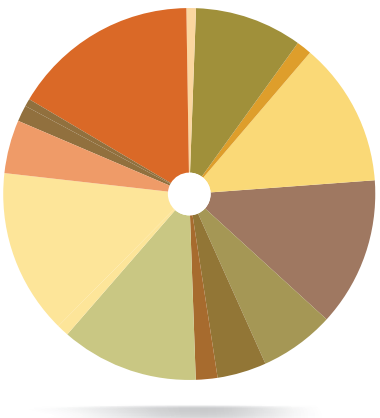

الشكل رقم (2)

- المحاجر % 0.1
- الصناعات التحويلية % 13.9
- الكهرباء و الغاز و الماء % 12.9
- التشييد و البناء % 6.2
- تجارة الجملة و التجزئة و خدمات الإصلاح % 4.4
- المطاعم و الفنادق % 1.6
- النقل و التخزين و الإتصالات % 12.2
- العقارات و خدمات الأعمال % 15.5
- الخدمات الإجتماعية و الشخصية % 4.1
- قطاع المشروعات المالية % 1.2
- قطاع الخدمات الحكومية % 17.4
- الحيوانات السمكية % 0.4
- النفط الخام و الغاز الطبيعي %10.0

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

أعدت الدولة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت بإصدار وتحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الإقتصادية ، وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية ، واتجهت سياسة الدولة من خلال الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة 2021 إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية ، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الإقتصاديين والتجاريين، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل الأنشطة الأخرى ، مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الإقتصادية.

أيضا قامت الدولة باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانى ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم. أقامت الدولة أيضا (26) منطقة حرة إضافة إلى (4) مناطق أخرى قيد الإنشاء ، فضلا عن (10) مناطق صناعية متخصصة بمختلف إمارات الدولة، ووفرت بيئة استثمارية مثالية على المستوى الاتحادي، يدعم كل هذا الأمن والأمان والاستقرار السياسي.

وكنتيجة مباشرة استطاعت الإمارات أن تجتذب خلال العام 2008 نحو 13.7 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محافظة على مستواها تقريبا في العام 2007 الذي بلغ نحو 14.2 مليار دولار، في مقابل 12.8 مليار دولار عام 2006 وذلك حسب تقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتركزت تلك الاستثمارات بمجالات الطاقة والبناء وقطاع الخدمات لاسيما صناعة الاتصالات والخدمات المالية .

ونتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على كافة دول العالم فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4 مليار دولار عام 2009 وإلى 3.9 مليار دولار عام 2010. هذا وقد تطور إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 27.5 مليار دولار عام 2005 إلى 76.1 مليار دولار عام 2010 أي بمعدل نمو بلغ 22.6 ٪ سنوياً.

جدول رقم (13)

تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

خلال الفترة (2005 ـ 2010)

العام	التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة النمو ٪	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	نسبة النمو ٪
2005	10.9	-	27.5	-
2006	12.8	17.4	40.3	46.5
2007	14.2	10.9	54.5	35.2
2008	13.7	(3.5)	68.2	25.1
2009	4.0	(70.8)	72.2	5.9
2010	3.9	(2.5)	76.1	5.4

المصدر :

- الأونكتاد تقرير 2010

ثالثا: التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية احد الأوليات الإستراتيجية للحكومة لتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا وذلك من خلال بناء إقتصاد متنوع تنافسي وقادر على تلبية الطلب المحلي وكذلك تنمية الصادرات، وتتبني الدولة تلك الإستراتيجية على أسس الانفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة مما يعزز من أهميتها كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية، ويتمتع الإقتصاد الوطني بالإمكانيات الكبيرة والبنية التحتية المتطورة والمتكاملة من موانئ ومطارات وطرق برية وبحرية ،بالإضافة إلى المناطق الإقتصادية المتكاملة وانخفاض الرسوم الجمركية وعدم وجود ضرائب على الدخل والأرباح. وفي إطار سياسة الدولة في الانضمام إلى بيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الإقتصاد الوطني كان انضمامها إلى المنظمات الدولية و الإقليمية كمنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، كل ذلك مكنها من إحرازها مؤشرات متقدمة في تقارير المنافسة الدولية ، وتشير التقارير الدولية الخاصة بتنافسية التجارة الخارجية الى احتلالها المرتبة الأولى إقليمياً في (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والسادسة عشر عالمياً خلال العام 2010 في مؤشر «تمكين التجارة» الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي ، واحتلت المرتبة الثالثة في عنصر» كفاءة الإجراءات الجمركية»، و المرتبة الرابعة في عنصر «أقل كلفة استيراد» ، والمرتبة الخامسة في عنصر «اقل تكلفة تصدير للحاوية»، و المرتبة السابعة في مؤشر» البنية الأساسية لقطاع الموانئ» على المستوى العالمي، كما احتلت مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية الأخرى.

1- تطور التجارة السلعية

شهد حجم التجارة الخارجية للدولة خلال الفترة (2005 – 2010) تصاعدا ملحوظاليصل إلى نحو 1372 .4 مليار درهم في العام 2010 مقارنة بنحو 704.3 مليار درهم في العام 2005، بمعدل نمو سنوي بلغ 14.3٪ ، وقد جاء ذلك مدفوعا بتصاعد الصادرات السلعية إلى نحو 779.6 مليار درهم في العام 2010 مقابل 430.7 مليار درهم في العام 2005 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.6٪ وذلك بفضل زيادة أسعار النفط وزيادة الصادرات من المناطق الحرة، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية (فوب) خلال الفترة نفسها إلى نحو 592.8 مليار درهم مقابل 273.6 مليار درهم وبمعدل نمو سنوي بلغ 16.7٪. وذلك بسبب ازدهار النشاط الإقتصادي خلال تلك الفترة و قد سجل الميزان التجاري للدولة مع دول العالم خلال فترة الدراسة فائضا بلغ 186.8 مليار درهم في العام 2010 مقابل 157.1 مليار درهم في 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 3.5٪ خلال فترة الدراسة، ويلاحظ تراجع الفائض في الميزان التجاري في العام 2009 مقارنة بالعام 2008، حيث تراجعت كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية جراء الأزمة الإقتصادية العالمية ولكن جاء تراجع الصادرات السلعية بنسبة أكبر من نسبة تراجع الواردات السلعية. كذلك تراجع الفائض في الميزان التجاري في العام 2007 مقارنة بـالعام 2006 نتيجة نمو الواردات السلعية بنسبة أكبر من نمو الصادرات السلعية.

جدول رقم (14)

تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2005-2010)

مليار درهم

	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
الصادرات السلعية (فوب)	430.7	779.6	12.6
الواردات السلعية (فوب)	273.6	592.8	16.7
الميزان التجاري(فوب)	157.1	186.8	3.5
نسبة تغطية الصادرات للواردات ٪	157.4	131.5	(3.5)
التجارة الخارجية	704.3	1372.4	14.3

المصدر:

- البنك المركزي/التقارير السنوية 2005- 2010

2- تطور التجارة الخارجية السلعية غير النفطية

باستعراض مكونات التجارة الخارجية غير النفطية خلال الفترة (2005-2010)، نجد أنها قد شهدت نموا ملموسا باستثناء العام 2009 الذي شهد تراجعا في اجمالي حجم التبادل التجاري بنسبة بلغت (16.3٪) مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية، لتعاود الاتجاه الصعودي في العام 2010 محققة بذلك نسبة نمو بلغت 14.2٪ مقارنة بالعام السابق.

تصاعد حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة إلى 754.4 مليار درهم في العام 2010، مقابل 361.1 مليار درهم في العام 2005، وبمعدل نمو سنوي 15.9٪ ، وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة الصادرات السلعية غير النفطية إلى نحو 83.1 مليار درهم مقابل 16.5 مليار درهم في العام 2005، وبمعدل نمو سنوي بلغ 38.2٪ في المتوسط كما يشير الجدول (15) أدناه، وارتفاع حجم السلع المعاد تصديرها إلى نحو 185.9 مليار درهم في العام 2010 مقابل 97.0 مليار درهم في العام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ 13.9٪. وقد جاء نمو الصادرات الوطنية وإعادة التصدير نتيجة لما يملكه الإقتصاد الوطني من قدرات مادية وبشرية ومهارات تسويقية وهياكل تمويلية وتشريعات إقتصادية تساعد على خلق مناخ مناسب لنشوء وتطور صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وبشكل قابل للاستمرار.

كذلك تضاعفت الواردات السلعية لتصل إلى حوالي 485.4 مليار درهم في العام 2010مقابل حوالي 247.6 مليار درهم في العام 2005، إي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 14.4٪ خلال الفترة نفسها وذلك لسد الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وتلبية متطلبات الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وبسبب ارتفاع معدل الميل المتوسط للاستيراد (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فقد شهد الميزان التجاري بدون النفط للدولة مع دول العالم طوال فترة الدراسة عجزا مضطردا، ولكن يلاحظ تحسن العجز في العامين الأخيرين. ويمكن إرجاع تحسن موقف الميزان التجاري بدون النفط في العام 2010 مقارنة بالعام 2009 إلى زيادة كل من الصادرات وإعادة التصدير بنسبة أكبر من نمو الواردات، حيث بلغت نسبة الزيادة في الصادرات حوالي 27.3٪ وحوالي 25.9٪ في إعادة التصدير ، في حين بلغت نسبة نمو الواردات حوالي 8.5٪. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات غير النفطية لتصل إلى 55.4٪ عام 2010 مقابل 45.8٪ في العام الذي سبقه.

جدول رقم (15)

تطور إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية

لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

	2005	2010	معدل النمو ٪
الصادرات غير النفطية	16.5	83.1	38.2
إعادة التصدير	97.0	185.9	13.9
الواردات*	247.6	485.4	14.4
الميزان التجاري بدون النفط	(134.1)	(216.4)	10.0
نسبة تغطية الصادرات للواردات٪	45.8	55.5	3.9
حجم التبادل التجاري بدون النفط	361.1	754.4	15.9

*لا تتضمن التجارة عبر المناطق الحرة | المصدر : - المركز الوطني للإحصاء

شكل رقم (3)

ملخص حركة التجارة الخارجية غير النفطية لعامي 2005 . 2010

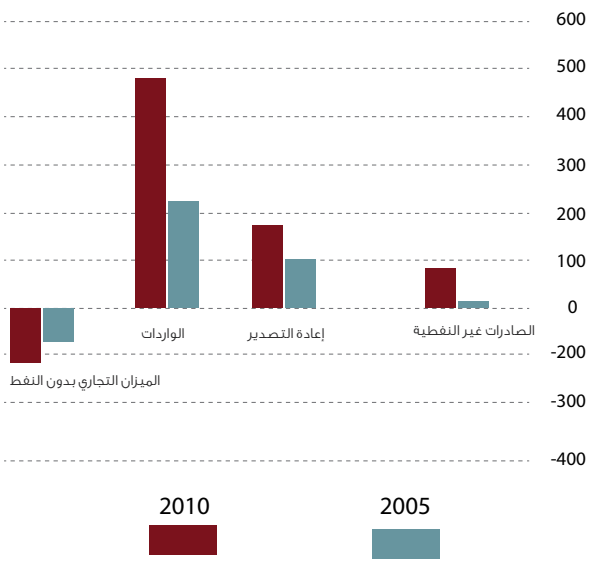

3- الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية غير النفطية

الصادرات غير النفطية

عند استعراض حجم التبادل التجاري مع التكتلات الإقتصادية فانه يلاحظ أن مجموعة الدول الآسيوية غير العربية قد حافظت على مركز الصدارة في قائمة أهم الشركاء التجاريين للدولة في مجال الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب التقارب الجغرافي مع تلك الدول، حيث تصاعدت صادرات الدولة إلى هذه المجموعة لتصل إلى نحو 39.1 مليار درهم في العام 2010 مقابل 6.6 مليار درهم في العام 2005 و بمعدل نمو بلغ 42.7 ٪ سنويا، وبنسبة مساهمة وصلت إلى حوالي 47٪ من إجمالي الصادرات السلعية. وصعدت مجموعة الدول الأوربية لتحتل المركز الثاني حيث سجلت صادرات الدولة إلى هذه المجموعة من الدول تصاعدا ملموسا خلال فترة الدراسة لتصل إلى 19.3 مليار درهم عام 2010 مقابل 1.4 مليار درهم، وبمعدل نمو بلغ نحو 69.8٪ و نسبة مساهمة وصلت إلى حوالي 23.3٪ خلال العام 2010 بعد أن كانت حصتها بحدود 8.3٪ في العام 2005. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الصادرات إلى دول مجلس التعاون بمعدل نمو بلغ حوالي 23.3٪ سنويا إلا إن حصتها من إجمالي الصادرات قد تراجعت بشكل تدريجي لتصل إلى 12٪ في العام 2010 مقابل حوالي 21.2٪ في العام 2005 وانسحب هذا أيضا على الصادرات إلى بقية الدول العربية والتي تراجعت أهميتها النسبية من حوالي 18.5٪ إلى حوالي 8.4٪ رغم تحقيقها لمعدل نمو بلغ حوالي 18٪ سنويا كما يشير الجدول (16). كذلك استحوذت مجموعات الدول الأخرى على نسب متفاوتة كما هو مبين في الشكل (4) .

جدول رقم (16)

توزيع الصادرات السلعية غير النفطية حسب مجموعات الدول لعامي 2005 . 2010

مجموعات الدول	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
دول مجلس التعاون	3.5	10.0	23.3
الدول العربية الأخرى	3.0	7.0	18.0
الدول الآسيوية غير العربية	6.6	39.1	42.7
الدول الإفريقية غير العربية	0.7	2.5	27.1
الدول الأوروبية	1.4	19.3	69.8
الدول الأمريكية	0.9	4.2	37.5
الدول الأوقيانوسية	0.3	0.6	11.3
دول أخرى غير مبوبة	0.03	0.6	87.4
المجموع	16.5	83.1	38.2

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

شكل رقم (4)

التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية

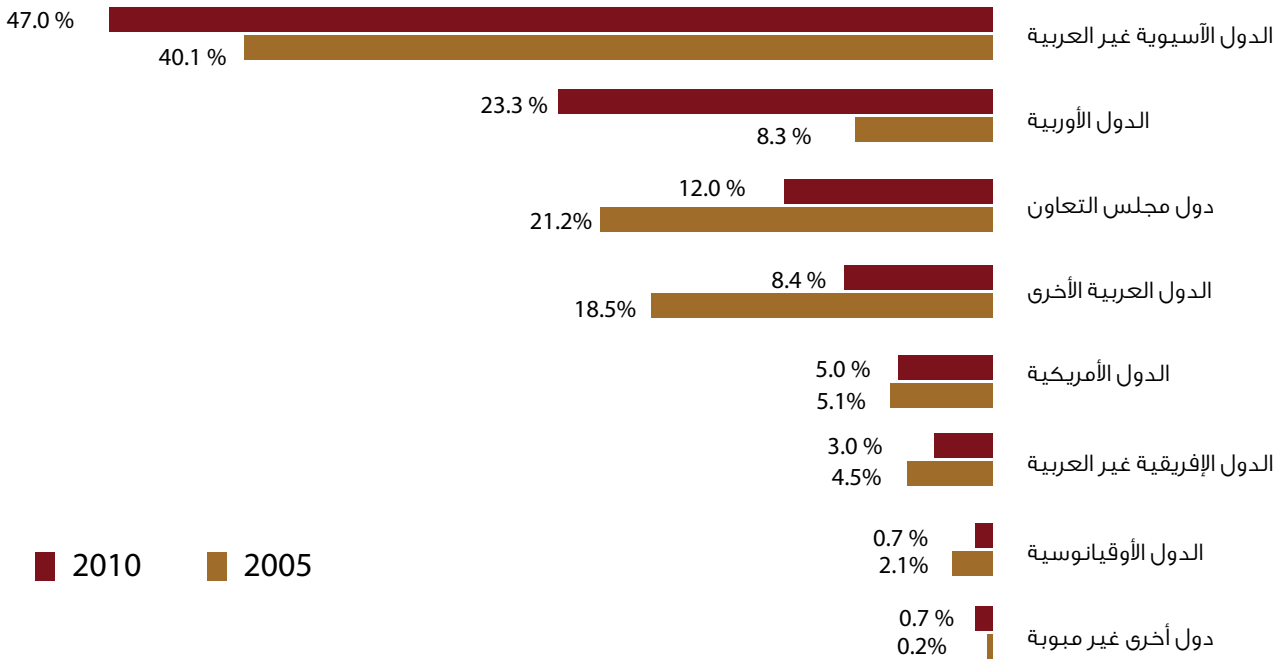

إعادة الصادرات

شهدت حركة إعادة الصادرات ازدهارا ملحوظا خلال الفترة (2005-2010)، وقد استمرت الدول الآسيوية غير العربية بالاحتفاظ بمركز الصدارة خلال تلك الفترة، وبقيمة وصلت إلى حوالي 107.7 مليار درهم في العام 2010 مقابل 43.3 مليار درهم في العام 2005 وبمعدل نمو بلغ 20.0٪ وبمساهمة بلغت حوالي 58٪ من السلع المعاد تصديرها. وعلى الرغم من نمو حجم السلع المعاد تصيرها إلى دول مجلس التعاون وباقي الدول العربية بشكل ملحوظ إلا أن حصتها في إجمالي إعادة التصدير قد تراجعت بشكل تدريجي من حوالي 31٪ في العام 2005 لتصل إلى حوالي 25.3٪ لكليهما في العام 2010 كما تراجعت حصة مجموعة الدول الأوربية إلى حوالي 8.1٪ و في العام 2010 مقابل حوالي 14.9٪ من نشاط إعادة التصدير كما يشير الشكل (5). ويعود ذلك إلى توسع الدور التجاري للدولة كحلقة وصل بين دول شرق أسيا وأوروبا.

جدول رقم (17)
توزيع السلع المعاد تصديرها حسب
مجموعات الدول لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

مجموعات الدول	2005	2010	معدل النمو السنوي٪
دول مجلس التعاون	14.0	22.4	9.9
الدول العربية الأخرى	16.1	24.5	8.7
الدول الآسيوية غير العربية	43.3	107.7	20.0
الدول الإفريقية غير العربية	6.1	10.6	11.8
الدول الأوروبية	14.4	15.0	0.8
الدول الأمريكية	1.7	3.2	13.5
الدول الأوقيانوسية	0.1	0.6	35.6
دول أخرى غير مبوبة	1.4	1.9	7.0
المجموع	97.0	185.9	13.9

المصدر:
- المركز الوطني للإحصاء

شكل رقم (5)

التوزيع النسبي للسلع المعاد تصديرها حسب مجموعات الدول
لعامي 2005 . 2010

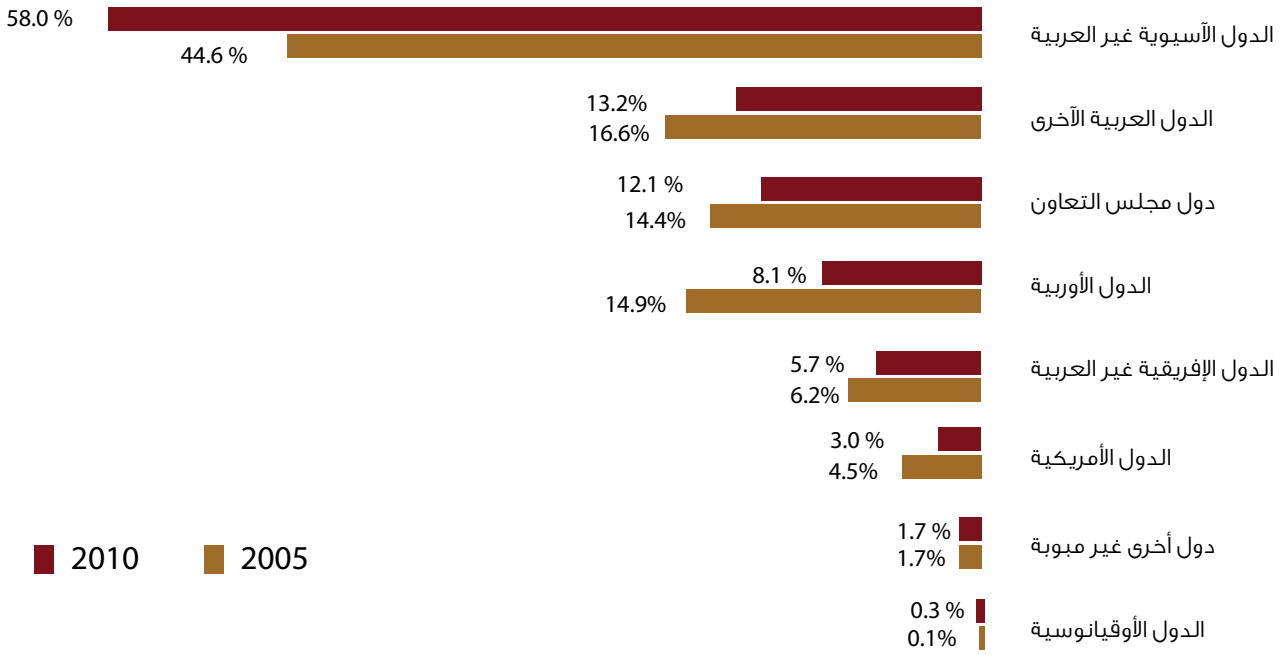

الواردات

احتلت السلع القادمة من الدول الآسيوية غير العربية قائمة الواردات خلال كافة سنوات فترة الدراسة (2005-2010) وبقيمة وصلت إلى حوالي 234.2 مليار درهم في العام 2010 مقابل 112.8 مليار درهم في العام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ 15.7٪، تلتها في المركز الثاني مجموعة الدول الأوربية بقيمة واردات بلغت 121.2 مليار درهم في العام 2010 مقابل 84.4 مليار درهم في العام 2005، وبمعدل نمو سنوي بلغ 7.5٪ خلال الفترة المذكورة. وقد استحوذت هاتان المجموعتان وحدهما على نحو 73.2٪ من إجمالي واردات الدولة في العام2010. إلا انه يلاحظ تراجع حصة الواردات من الدول الأوربية من حوالي 34.1٪ في العام 2005 إلى حوالي 25٪ من إجمالي الواردات في العام 2010 وذلك لصالح ارتفاع الواردات من دول أخرى مثل الدول العربية والدول الأسيوية وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تعرضت لها المنتجات الأوربية، وكذلك بسبب دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ.

جدول رقم (18)

توزيع الواردات السلعية حسب مجموعات الدول لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

مجموعات الدول	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
دول مجلس التعاون	10.7	22.3	15.9
الدول العربية الأخرى	4.2	21.2	38.1
الدول الآسيوية غير العربية	112.9	234.2	15.7
الدول الإفريقية غير العربية	4.0	16.9	33.0
الدول الأوروبية	84.4	121.2	7.5
الدول الأمريكية	25.4	53.8	16.2
الدول الأوقيانوسية	4.1	8.6	16.1
دول أخرى غير مبوبة	2.0	7.2	29.3
المجموع	247.6	485.4	14.4

المصدر:

- المركز الوطني للإحصاء

شكل رقم (6)

التوزيع النسبي للسلع المستوردة حسب مجموعات الدول
لعامي 2005 . 2010

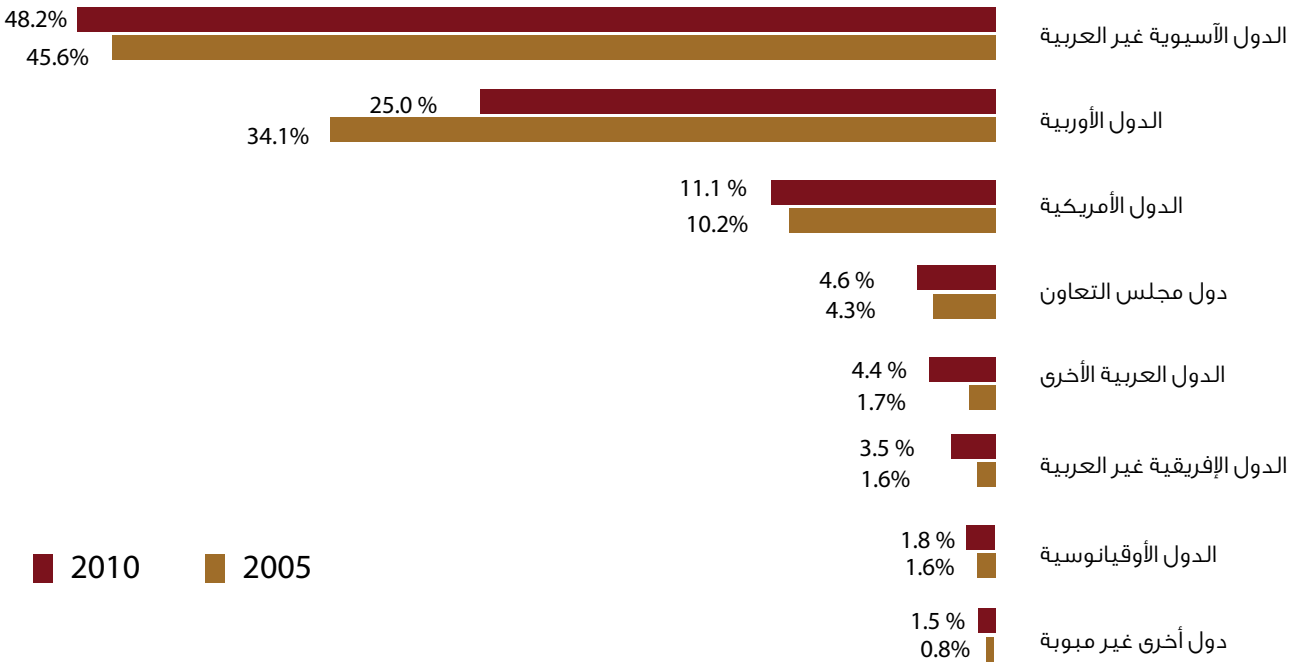

4- التركيب السلعي للتجارة الخارجية غير النفطية

التركيب السلعي للصادرات

تنحصر الصادرات الوطنية في مجموعة محدودة من السلع، وعند استعراض التركيب السلعي للصادرات غير النفطية، نجد أن عشر سلع حسب تصنيف النظام المنسق استحوذت على حوالي 71 ٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية في العام 2010، وهيمن الذهب على قائمة الصادرات الوطنية وبنسبة مساهمة بلغت 46.2٪ من اجمالي الصادرات غير النفطية وبقيمة إجمالية بلغت 38.4 مليار درهم، ويلاحظ في هذا السياق تراجع الأهمية النسبية للصادرات من بعض السلع مثل الألمونيوم، والجسور ومقاطع جسور وأبواب وسقوف وهياكل وأبواب ونوافذ من حديد، والحصى والحصباء، والبلاط، ودخول سلع جديدة إلى قائمة أهم السلع المصدرة مثل السفن ، ونفايات وفضلات المعادن الثمينة، وألواح وصفائح وشرائط من لدائن، والحلي والمجوهرات. - كما يشير الجدول (19) أدناه. وقد عكس التغير في التركيب السلعي للصادرات الوطنية التحديات التسويقية التي تواجهها بعض الصادرات والقدرات التنافسية لبعض لصناعات الوطنية الاخرى.

جدول رقم (19)

الصادرات غير النفطية حسب أهم السلع لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

	أهم الصادرات للعام 2005			أهم الصادرات للعام 2010		
	السلعة	القيمة	النسبة٪	السلعة	القيمة	النسبة ٪
1	ألومونيوم خام	2.1	12.7	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	38.4	46.2
2	بوليمرات الإيتلين , بأشكالها الأولية	1.9	11.7	سفن إرشاد ضوئي وسفن إطفاء الحرائق، سفن جارفة أو كاسحة (كراكات)، روافع عائمة وغيرها من السفن التي تعتبر الملاحة فيها ثانوية بالقياس لوظيفتها الرئيسية؛ أحواض سفن عائمة، أرصفة عائمة أو غاطسة للحفر أو للإنتاج	5.6	6.7
3	سكر قصب أو سكر شوندر وسكروز نقي كيماويا , بحالته الصلبة	1.1	6.9	نفايات وفضلات معادن ثمينة أو معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	3.8	4.6

	أهم الصادرات للعام 2005			أهم الصادرات للعام 2010		
4	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية , غير الزيوت الخام محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على ما لايقل عن 70٪ وزنا من زيوت	0.7	4.3	سكر قصب أو سكر شوندر وسكروز نقي كيماويا , بحالته الصلبة	2.4	2.9
5	ذهب)بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	0.3	2.0	بوليمرات الإيثلين , بأشكالها الأولية	2.0	2.4
6	خردة وفضلات من حديد صب أو حديد أو صلب	0.3	1.8	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام.	1.8	2.2
7	لفائف غليظة (سيجار) , ولفائف عادية (سجائر) , من تبغ أو من أبداله	0.3	1.7	ألواح وصفائح وأفلام وشرائط وقدد أخر, من لدائن غير خلوية , غير مقواة ولا منضدة ولا متحدة بمواد أخر، من دون حوامل	1.6	1.9
8	منشآت مثل , جسور ومقاطع جسور وأبواب سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ	0.3	1.6	خردة وفضلات من حديد صب أو حديد أو صلب	1.3	1.5
9	بلاط للتبليط , لتغطية المواقد , ومكعبات وأصناف مماثلة للفسيفساء ملمعة أو مطلية بالميناء	0.3	1.6	بولي أسيتال وبولي أتيرات وراتنجات ايوكسيدية, بأشكالها الأولية, بولي كربونات وراتنجات ألكيدية وبوليستر أليليك	1.2	1.4
10	حصى وحصباء وأحجار مجروشة أو مكسرة , من الأنواع المستعملة عادة للخرسانة , لرصف الطرف أو للسكك الحديدية أو لأنواع الرصف الأخر	0.3	1.5	حلي ومجوهرات وأجزاؤها, من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	0.8	1.0
	مجموع أهم عشر سلع	7.5	45.8		59.0	71.0
	باقي السلع المصدرة	8.9	54.2		24.1	29.0
	المجموع الكلي للصادرات	16.5	100.0		83.1	100.0

المصدر:

- المركز الوطني للإحصاء

التركيب السلعي لإعادة التصدير

حافظت مجموعة من السلع مثل الذهب والحلي والمجوهرات والماس والسيارات على مكانتها كسلع رئيسية في نشاط إعادة التصدير خلال الفترة (2005-2010) وقد تصدر الماس قائمة أهم تلك السلع وبنسبة بلغت حوالي 30٪ من نشاط إعادة التصدير في العام 2010، كذلك دخلت سلع جديدة لنشاط اعادة التصدير مثل أجهزة الهواتف، وآلات معالجة البيانات، وإطارات السيارات. وكانت مجموعة أخرى قد خرجت وبشكل تدريجي من قائمة أهم السلع المعاد تصديرها مثل نفايات وفضلات المعادن، وأجهزة الإرسال وذلك كما يشير الجدول (20) أدناه.

جدول رقم (20)

إعادة التصدير حسب أهم السلع لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

	أهم السلع المعاد تصديرها للعام 2005			أهم السلع المعاد تصديرها للعام 2010		
	السلعة	القيمة	النسبة ٪	السلعة	القيمة	النسبة ٪
1	أجهزة إرسال بالراديو للهاتف , للبرق أو للإذاعة (راديو) أو للإذاعة المصورة (تلفزة) وان كانت مندمجة بجهاز استقبال أو بجهاز تسجيل أو إذاعة الصوت , وآلات تصوير	11.4	11.8	ألماس, وإن كان مشغولا, ولكن غير مركب ولا منظوم	55.8	30.0
2	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولا منظوم	11.4	11.8	حلي ومجوهرات وأجزاؤها, من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	12.7	6.8
3	ذهب)بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	7.8	8.1	سيارات سياحية وغيرها من السيارات المصممة بصورة رئيسية لنقل الأشخاص	11.9	6.4
4	سيارات سياحية وغيرها من السيارات المصممة بصورة رئيسية لنقل الأشخاص	5.1	5.2	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر	8.5	4.6
5	أجزاء ولوازم للسيارات	3.9	4.0	أجزاء أجهزة طائرات ومركبات فضائية	6.4	3.4
6	بلاتين , بشكل خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	3.1	3.2	أجزاء ولوازم للسيارات	5.0	2.7

أهم السلع المعاد تصديرها للعام 2005			أهم السلع المعاد تصديرها للعام 2010		
7	نسج من خيوط شعيرات تركيبية	2.6	2.7	ذهب)بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	3.9	2.1
8	نفايات وفضلات معادن ثمينة أو معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	2.5	2.6	نسج من خيوط شعيرات تركيبية	3.3	1.8
9	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة.	2.3	2.3	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز، وآلات لمعالجة هذه البيانات، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	3.1	1.7
10	أجزاء ولوازم (عدا الأغلفة وصناديق النقل وما يماثلها) يمكن التحقق أنها معدة للاستعمال حصرا أو بصفة أساسية في الآلات والأجهزة المكتبية	2.1	2.2	إطارات خارجية هوائية جديدة, من مطاط .	3.1	1.7
	مجموع أهم عشر سلع	52.3	53.9		113.6	61.1
	باقي السلع المعاد تصديرها	44.8	46.1		72.3	38.9
	المجموع الكلي لإعادة التصدير	97.0	100.0		185.9	100.0

المصدر:

- المركز الوطني للإحصاء

التركيب السلعي للواردات

لم تتغير التركيبة السلعية للمستوردات بشكل جوهري خلال الفترة 2005-2010 إذ حافظ الذهب والماس والسيارات والحلي والمجوهرات على الصدارة مع ازدياد مساهمة الذهب في حصة الواردات، حيث وصلت مساهمته إلى حوالي 13.7٪من إجمالي الواردات. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع مساهمة هذه السلع في حجم الواردات يعود بشكل اساسي إلى الاستهلاك الكبير لهذه السلع في السوق المحلي بالإضافة إلى استخدامها إما لإعادة التصدير بشكل مباشر أو لإجراء بعض عمليات التصنيع عليها ثم تصديرها. ويظهر ذلك جليا في تصدر هذه السلع قائمة كل من الصادرات وإعادة التصدير، حيث شكلت الصادرات وإعادة التصدير من الذهب حوالي 63٪ من إجمالي الواردات من الذهب في العام 2010. كذلك شكلت الصادرات وإعادة التصدير من الحلي والمجوهرات حوالي 60٪ من الواردات من هذه السلعة.

جدول رقم (21)

الواردات حسب أهم السلع لعامي 2005 . 2010

مليار درهم

	2005أهم الواردات للعام			أهم الواردات للعام 2010		
	السلعة	القيمة	النسبة٪	السلعة	القيمة	النسبة٪
1	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	18.2	7.4	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين) خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	66.3	13.7
2	سيارات سياحية وغيرها من السيارات المصممة بصورة رئيسية لنقل الأشخاص	15.9	6.4	ألماس, وإن كان مشغولا, ولكن غير مركب ولا منظوم	48.1	9.9
3	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولا منظوم .	13.8	5.6	سيارات سياحية وغيرها من السيارات المصممة بصورة رئيسية لنقل الأشخاص	26.9	5.5
4	أجهزة إرسال بالراديو للهاتف , للبرق أو للإذاعة وان كانت مندمجة بجهاز استقبال أو بجهاز تسجيل أو إذاعة الصوت	13.5	5.4	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	22.6	4.7
5	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	11.7	4.7	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر،	10.4	2.2

	2005أهم الواردات للعام			أهم الواردات للعام 2010		
6	أجزاء ولوازم للسيارات	3.9	1.6	أجزاء أجهزة طائرات ومركبات فضائية	10.3	2.1
7	أجزاء أجهزة طائرات ومركبات فضائية	3.9	1.6	مركبات جوية أخر (مثل الطائرات العمودية «هليكوبتر» والطائرات العادية)؛ مركبات فضائية (بما فيها الأقمار الصناعية)، وعربات إطلاق المركبات الفضائية أو المركبات المدارية	8.0	1.7
8	قضبان وعيدان أخر , من حديد أو صلب غير سبيكي , غير مشغولة أكتر من الطرق أو الدرفلة أو السحب بالحرارة	3.3	1.3	عنفات نفاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر	7.9	1.6
9	بلاتين , بشكل خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	3.1	1.2	أجزاء ولوازم للسيارات	6.7	1.4
10	نفايات وفضلات معادن ثمينة أو معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة	3.0	1.2	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام	5.0	1.0
	مجموع أهم عشر سلع	90.2	36.4		212.4	43.8
	باقي السلع المستوردة	157.4	63.6		273.0	56.2
	المجموع الكلي للواردات	247.6	100.0		485.4	100.0

المصدر:

- المركز الوطني للإحصاء

رابعا: التطورات المالية والنقدية

تعتبر القطاعات المالية والنقدية من أكثر القطاعات الإقتصادية حساسية لتطورات الأوضاع الإقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي نظراً لدوره الأساسي في تمويل عمليات التنمية والتي تشمل كافة القطاعات الإقتصادية ، ولذلك فإن دور السياسات النقدية والمالية المتخذة والمحددة من قبل السلطات النقدية والمالية مهماً جداً في تحديد مسار التنمية في كافة القطاعات الإقتصادية وكذلك في معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمات الإقتصادية المحلية والخارجية ، وقد لعب قطاع المؤسسات المالية في دولة الإمارات دوراً ومهماً وأساسياً في تطور برامج التنمية وتمويل حركة البناء الواسعة التي شاهدتها الدولة وكذلك في الخروج من العديد من الأزمات التي واجهت حركة النشاط الإقتصادي خلال الفترات السابقة. وخلال الفترة (2005 – 2010)حقق قطاع المؤسسات المالية معدل نمو سنوي حقيقي بلغ 6.7٪ متجاوزاً معدل النمو السنوي الحقيقي لإجمالي القطاعات الإقتصادية في الدولة والذي بلغ 3.2٪ وقد لعب قطاع المؤسسات المالية دوراً فاعلاً ومهماً في معالجة واستيعاب تأثيرات الأزمات الإقتصادية والمالية التي واجهت الدولة من خلال سياسات فاعلة استطاع من خلالها الخروج من تداعياتها بأقل الخسائر.

تطورات الأسواق المالية

تعتبر الأسواق المالية الأشد تأثراً وحساسيةً بتطورات الأوضاع الإقتصادية وكذلك تداعيات الأزمات الإقتصادية المحلية والعالمية ، وتشير مؤشرات الأسواق المالية في الدولة خلال الفترة إلى تطور عدد الشركات المدرجة في سوقي أبو ظبي ودبي خلال الفترة (2005 – 2010)من 89 شركة في عام 2005 إلى 128 شركة في عام 2010 ولكن يلاحظ خلال الفترة بأن الأسواق المالية قد مرت بفترات مختلفة من الانتعاش والتراجع تبعاً للأوضاع الإقتصادية السائدة وكذلك انعكاسات الأزمات العالمية حيث أنه بعد النمو الملحوظ في عام 2005 شهدت الأسواق المالية في الدولة تراجعاً كبيراً حيث انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم من 6840 نقطة إلى 4031 نقطة في عام 2006 ثم ليصل في عام 2007 إلى أعلى مستوى له خلال الفترة حيث وصل إلى 6016.2 نقطة حيث وصل حجم التداول إلى أرقام قياسية نتيجة للمضاربات الكبيرة ونتيجةً لتوفر السيولة في ذلك العام ، ونتيجةً لبوادر الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت الأسواق المالية في الدولة حركة تصحيحية حيث انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة بلغت 57.6٪ ليصل إلى 2552.2 نقطة وفي عام 2009 انتعشت الأسهم قليلاً ليرتفع المؤشر إلى 2771.6 ثم ليعاود الانخفاض في العام 2010 إلى 2655.3 نقطة ذلك نتيجةً لحركة الركود في تلك الأسواق ، ونتيجةً لتلك الأوضاع فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المتداولة ممن 839.7 مليار درهم في عام 2005 إلى 385.4 مليار درهم في عام 2010 بنسبة بلغت 54.1٪.

جدول رقم (22)
تطورات الأسواق المالية في الدولة
لعامي 2005 .2010

البيان	2005	2010
عدد الشركات المدرجة	89	128
المؤشر العام لأسعار الأسهم (نقطة)	6840	2655.3
القيمة السوقية (مليار درهم)	839.7	385.4

المصدر:
- هيئة الأوراق المالية والسلع

تطورات نشاط التأمين

يعتبر التأمين من الأنشطة الإقتصادية المهمة والتي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الإقتصادي ، ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الإقتصادية في الدولة ونظراً لتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي أصبح هذا النشاط مهماً وملحاً ومكملاً للأنشطة الإقتصادية الأخرى . وقد تطور نشاط التأمين في الدولة تطوراً كبيراً خلال الفترة (2005 – 2010)خاصةً بعد صدور القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2007 والذي تم بموجبه إنشاء هيئة للتأمين والتي حدد دورها في الإشراف والرقابة على شركات ووكلاء التأمين والمهن المرتبطة بالتأمين وبما يكفل تطوير وتعزيز دور هذا النشاط في النشاط الإقتصادي في الدولة.

وقد تطور نشاط التأمين في الدولة خلال الفترة حيث وصل عدد شركات التأمين إلى 59 شركة تمارس كافة أعمال التأمين منها 32 شركة وطنية و27 شركة أجنبية ، كذلك فقد تطور حجم الأعمال في سوق التأمين تطوراً كبيراً خلال الفترة حيث ارتفع حجم الأقساط المكتتبة لكافة فروع التأمين من 7.9 مليار درهم في عام 2005 إلى 22 مليار درهم في عام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 22.9٪ كذلك فقد تطور حجم الأعمال بالنسبة لشركات التأمين الوطنية حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة لدى تلك الشركات من 5.4 مليار درهم في عام 2005 إلى 15.4 مليار درهم في عام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 23.5٪ حيث تراوح حجم أعمال الشركات الوطنية من إجمالي أعمال التأمين في الدولة بين 68.2 ٪ في عام 2005 و69.8٪ في عام 2010 ، إضافةً إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أن عدد العمالة المواطنة في هذا النشاط لا يزال ضئيلاً جداً حيث بلغ عدد العاملين المواطنين في شركات التأمين في الدولة 397 مواطن من إجمالي عدد العاملين 7271 وبنسبة 5.5٪ من إجمالي العاملين ، وتلك الأرقام لم تتغير خلال الفترة حيث كانت نسبة المواطنين حوالي 6.2٪ في عام 2005 حيث بلغ عدد المواطنين 255 موظفاً فقط من مجموع 4130 موظف ، وهنا لابد من السلطات المسئولة عن تنظيم نشاط التأمين في الدولة من وضع الخطط واتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع المواطنين للولوج إلى هذا النشاط المهم وذلك من خلال التوعية والتدريب وكذلك البرامج التعليمية المتخصصة في الجامعات.

جدول رقم (23)

تطور نشاط التأمين لعامي 2005 . 2010

البيان	الوحدة	2005	2010	معدل النمو السنوي٪
عدد الشركات:	عدد	48	59	4.2
- وطنية	عدد	24	32	5.9
- أخرى	عدد	24	27	2.4
عدد العاملين	عدد	4130	7271	12
- موطنون		255	397	9.2
- آخرين	عدد	3875	6874	12.1
موطنون/إجمالي	٪	6.2	5.5	
إجمالي الأقساط المكتتبة	مليار درهم	7.9	22.1	22.9
الأقساط المكتتبة للشركات الوطنية	مليار درهم	5.4	15.4	23.5
أقساط الشركات الوطنية / إجمالي الأقساط	٪	68.2	69.8	-
إجمالي التعويضات المسددة	مليار درهم	3.4	11.2	26.8

المصدر :
- بيانات هيئة التأمين

التطورات النقدية :

سجلت المؤشرات النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة تفاوتاً خلال الفترة (2005 – 2010)حيث حققت السيولة المحلية سواء الخاصة أو الإجمالية معدلات نمو متفاوتة وفقاً لتطورات النشاط الإقتصادي في الدولة ومدى تأثره بتطورات الأوضاع الإقتصادية العالمية ومدى انعكاس الأزمات المالية العالمية وخاصة تداعيات الأزمة المالية الأخيرة والتي بدأت في النصف الثاني من عام 2008 حيث استطاعت الحكومة ممثلة في السلطة النقدية من الحفاظ على استقرار وتوازن القطاع المصرفي وذلك من خلال سياسات الدعم الحكومي والمترافقة بسياسات نقدية ومالية فاعلة مما كان له الأثر الأكبر في استيعاب معظم تداعيات الأزمة. وقد حقق عرض النقد ن1 والذي يتألف من النقد المتداول خارج المصارف مضافاً إليه الودائع النقدية معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 17.1٪ حيث ارتفع من 17.5 مليار درهم في عام 2005 إلى 38.5 مليار درهم في عام 2010 وقد كانت أكبر نسبة للنمو في عام 2007 حيث بلغ حوالي 51.4٪ ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2010 حيث وصل إلى 4.2٪ متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية . كذلك فقد حقق عرض النقد الواسع ن2 والذي يمثل السيولة المحلية الخاصة ويتكون من عرض النقد ن1 مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (الآجلة) معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 19.4٪ حيث ارتفع من 324.1 مليار درهم في عام 2005 إلى 786.4 مليار درهم في عام 2010 حيث كانت أعلى نسبة نمو في عام 2007 إذ بلغت 41.7٪ انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى 9.8 في عام 2009 ثم الى 6.2٪ في عام 2010.

وبالنسبة لعرض النقد الأوسع ن3 والذي يمثل السيولة الإجمالية ويتكون من ن2 مضافاً إليه الودائع الحكومية فقد حقق معل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 18.9٪ حيث ارتفع من 415.4 مليار درهم في عام 2005 إلى 985.2 مليار درهم في عام 2010 ، كما يشير الجدول رقم (24).

جدول رقم (24)

مؤشرات عرض النقود لعامي 2005 .2010

مليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
1ـ النقد المتداول	17.5	38.5	17.1
2ـ الودائع النقدية	87.0	194.4	17.4
3ـ عرض النقود (ن1)	104.5	232.9	17.4
4ـ الودائع شبه النقدية (الآجلة)	219.6	553.5	20.3
5ـ عرض النقود الواسع (ن2)	324.1	786.4	19.4
6ـ الودائع الحكومية	91.3	198.8	٪16.8
7ـ عرض النقود الأوسع (ن3)	415.4	985.2	٪18.9

المصدر : - المصرف المركزى

كان تأثير العوامل المؤثرة في عرض النقود (السيولة) متفاوتاً خلال الفترة (2005 – 2010)بين التوسع والانكماش تبعاً لتطورات الأوضاع الإقتصادية ومدى انعكاسه على القطاع المصرفي في الدولة ، فبالنسبة لصافي الأصول الأجنبية كان تأثيره إنكماشياً في عامي 2006 و 2008 حيث يلاحظ انخفاض صافي الأصول الأجنبية في عام 2008 بنسبة كبيرة عما كانت عليه في عام 2007 حيث بلغت نسبة الانخفاض 78.8٪ اذ وصل صافي الأصول الأجنبية حوالي 34 مليار درهم وهو أدنى مستوى له خلال الفترة، وعلى الرغم من زيادة صافي الأصول الأجنبية في عامي 2009 و2010 إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذي كان عليه في بداية الفترة .

جدول رقم (25)

التطورات المصرفية لعامي 2005 . 2010

القيمة بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي الأصول	638.0	1609.3	20.3
إجمالي الودائع	306.5	1049.6	27.9
إجمالي الائتمان	352.1	972.1	22.5
الائتمان/ الودائع ٪	114.9	92.6	

المصدر : - المصرف المركزي

وبالنسبة لصافي الائتمان المحلي فقد كان تأثيره توسعياً خلال الفترة (2005 – 2010)على الرغم من انخفاض نموه في عامي 2009 و2010 كثيراً عما كان عليه في الأعوام السابقة، حيث يلاحظ وصول نسب النمو في الأعوام 2006 و2007 و2008 إلى 41.1٪ و40٪ و50.2٪ ، ويأتي انخفاض نسب النمو في عامي 2009 و2010 إلى إتباع المصارف في الدولة بعض الإجراءات التي أدت إلى أن تكون أكثر حذراً في توسعاتها الائتمانية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، وبالنسبة لتأثير صافي العوامل الأخرى والتي تشمل (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والبنود المختلفة الأخرى) فقد كان تأثيرها خلال الفترة إنكماشياً ولكن بدرجات متفاوتة حيث كان أكبرها في عام 2009 نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية وكذلك من المصارف لاستيعاب تداعيات الأزمة المالية العالمية .

التطورات المصرفية

ارتفع إجمالي الأصول للمصارف التجارية في الدولة خلال الفترة خلال الفترة (2005 – 2010)حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 20.3٪ إذ ارتفع حجم الأصول من 638 مليار درهم في عام 2005 إلى 1609.3 مليار درهم في عام 2010 ، وقد حقق إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ 27.9٪ إضافةً إلى ذلك فقد ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خلال الفترة معدل نمو سنوي بلغ 22.5 ٪ حيث بلغ في عام 2010 حوالي 972.1 مليار درهم مقابل 352.1 مليار درهم في عام 2005 ونتيجةً لتطور حركة النشاط الإقتصادي في الدولة حتى عام 2008 فقد فاق حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف حجم الودائع لدى تلك المصارف حيث بلغت نسبة الائتمان إلى الودائع في عام 2008 حوالي 145٪ بينا انخفضت هذه النسبة في عامي 2009 و2010 إلى حوالي 97.6٪ و92.6٪ على التوالي نتيجة لانخفاض وتيرة النشاط الإقتصادي في الدولة بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية .

خامسا: التضخم

يعد التضخم من المؤشرات الإقتصادية الكلية المهمة، حيث ينعكس على التجارة والاستثمار والمستوى المعيشي للأفراد، خصوصا في ظل عدم مواكبة الدخول بصورة موازية إلى الارتفاع في مستويات الأسعار.

إن السياسة الإقتصادية لدولة الإمارات ترتكز أساسا على الإقتصاد الحر و أن عملية السعر تحددها آلية السوق المبنية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق،ولكون الإقتصاد الإماراتي من أكثر الإقتصاديات انفتاحا واندماجا مع حركة الإقتصاد العالمي لذلك فهو يتأثر بواقع حال الأسواق المحلية والعالمية.حيث أن مستويات التضخم تتحدد باتجاهين محلي وخارجي، وذلك بسبب ارتباط الإقتصادي الشديد مع العالم.

لقد تراوحت معدلات التضخم في الدولة خلال الفترة 2005-2010 بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بحركة النشاط الإقتصادي وبتداعيات الأزمات الإقتصادية العالمية التي كانت لها انعكاساتها على مستويات الأسعار عالميا ومحليا.

فقد أظهرت معدلات التضخم بين عام2005 و2008 اتجاهات تصاعدية وصلت في العام 2008 إلى 12.3٪مقارنة ب 6.2٪ في العام 2005.وتحت تأثير الأزمة العالمية التي أدت إلى تراجع كبير في الإقتصاديات المتقدمة والنامية منها وتراجع حجم الطلب العالمي وبالتالي حدوث انخفاض كبير في مستويات الأسعار فقد تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية وصلت إلى حوالي 1.6٪ في العام 2009 وحوالي 0.9٪ في العام 2010 .

شكل رقم (7)

التضخم خلال الفترة (2005-2010)

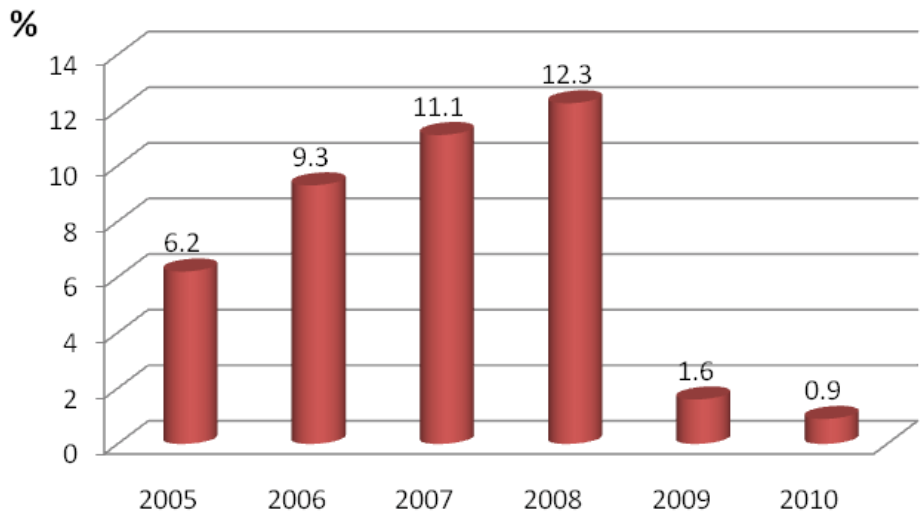

ولأغراض التحليل سيتم تقسيم الدراسة إلى فترتين: الفترة (2005-2008) والتي شهدت تصاعد أسعار المستهلكين بسبب ضغوط الطلب المحلي والتضخم المستورد، والفترة (2009-2010) والتي شهدت تراجع معدلات التضخم بسبب الأزمة المالية العالمية وبسبب تراجع أسعار الإيجارات. فقد بلغ معدل التضخم في خلال الفترة من (2005 – 2008) نحو 9.7٪ سنويا، وبحلول العام 2008 بلغ التضخم ذروته حيث وصل إلى 12.3٪. وقد قاد معدلات التضخم تلك الارتفاع الهائل الذي شهدته تكاليف الإيجارات والتي ارتفعت أسعارها إلى مستويات قياسية. وتعتبر مجموعة الإيجارات أهم مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين حيث تستحوذ على 36.1٪ من وزن المؤشر الذي يتكون من ثماني مجموعات رئيسية.

فقد سجلت الإيجارات خلال السنوات من 2005 إلى 2008 معدل تضخم بلغ بالمتوسط حوالي 13.9٪ سنويا. وبسبب ارتفاع حصتها في سلة المستهلك فقد بلغت مساهمتها حوالي 5 نقاط مئوية من معدل التضخم السنوي ، مما يعني أن حوالي نصف الزيادة التي طرأت على الأسعار في تلك الفترة كان يعزى لارتفاع الإيجارات.

جدول (26)

مساهمة مجموعات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في معدل التضخم الكلي

مجموعات الإنفاق الرئيسية	الأوزان (نقطة)	2005		2008		المتوسط السنوي للفترة 2005-2008	
		معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)
الطعام والشراب والتبغ	14.43	4.4	0.64	16.1	2.32	7.8	1.13
الملابس والأحذية	6.74	2.5	0.17	19.8	1.33	8.1	0.54
السكن والمياه والكهرباء والغاز	36.14	9.3	3.37	13.4	4.85	13.9	5.01
التجهيزات والمعدات المنزلية	7.40	3.4	0.25	7.0	0.52	5.2	0.38
خدمات الصحة	1.85	5.4	0.10	7.8	0.14	5.5	0.10
النقل والاتصالات	14.93	4.7	0.69	3.8	0.56	5.5	0.82
خدمات الترفيه و التعليم و الثقافة	10.29	3.9	0.41	7.1	0.73	4.1	0.42
سلع وخدمات متنوعة	8.22	6.1	0.50	17.3	1.42	11.5	0.94
التضخم الكلي ٪	100.00		6.2		12.3		9.7

	2009		2010		النمو بين عامي 2009-2010	
	معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	معدل التضخم (٪)	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)
	0.9	0.13	4.4	0.64	2.7	0.38
	(4.8)	(0.32)	(5.0)	(0.33)	)4.9)	(0.33)
	0.4	0.15	(0.3)	(0.11)	(0.1)	0.02
	٪6.2	0.46	4.7	0.35	(5.4)	0.40
	(1.5)	(0.03)	(0.9)	(0.02)	(1.2)	(0.02)
	4.1	0.62	(0.2)	(0.04)	٪1.9	0.29
	5.3	0.54	6.7	0.69	٪6.0	0.62
	4.0	0.33	1.2	0.09	٪2.6	0.21
	1.6		0.9		1.2	

- سنة الأساس 2007 = 100.
- النسبة للأعوام (2008-2010) أصبحت السلة تتكون من 12 مجموعة (كانت 8 مجموعات في السابق). ولأغراض المقارنة تم توحيد مجموعة الطعام والشراب ومجموعة التبغ والمشروبات الكحولية في مجموعة واحدة، وتوحيد مجموعة النقل مع مجموعة الاتصالات، ومجموعة الترفيه مع مجموعة التعليم، ومجموعة المطاعم والفنادق مع مجموعة السلع الأخرى. وذلك بأخذ الوسط الحسابي المرجح لكل مجموعتين من المجموعات المذكورة.

كذلك كان لمجموعة الطعام والشراب إسهاما بارزا في ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (2005-2008)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وارتفاع أسعار السلع المستوردة . وتستحوذ مجموعة الطعام والشراب على 14.4٪ من مؤشر أسعار المستهلكين. وقد بلغ معدل التضخم لهذه المجموعة خلال الفترة محل الدراسة نحو 7.8٪ ، كما ساهمت المجموعة بنحو 1.1 نقطة في معدل التضخم للفترة المذكورة. وفي سبيل المزيد من المنافسة وتحرير السوق وتقليل الضغوط التضخمية على السلع الغذائية فقد تم إلغاء حصرية الوكالات التجارية عن 16 وكالة تتعلق بسلع غذائية رئيسية.

يلاحظ أيضا زيادة أسعار كافة المجموعات الأخرى المكونة لسلة المستهلك ومساهمتها بدرجات متفاوتة في التضخم وذلك كما يشير الجدول أعلاه.

اما خلال الفترة (2009-2010) فقد أدت الأزمة المالية العالمية والكساد العالمي الذي أعقبها إلى تراجع الضغوط التضخمية وبالتالي انخفاض معدلات التضخم في كافة بلدان العالم. ووفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فقد تراجعت معدلات التضخم في الدولة في العام 2009 إلى 1.6٪. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على السلع الأولية والغذائية بسبب الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى استقرار أسعارها،من ناحية، وتراجع الإيجارات من ناحية أخرى. وكما تشير بيانات الجدول (26) ، فقد استقر معدل التضخم لمجموعة الطعام والشراب عند 0.9٪ في العام 2009 مقابل 16.1٪ في العام 2008. أما بالنسبة للإيجارات فقد سجلت معدل تضخم بلغ 0.4٪ مقابل 13.4٪ في العام 2008.

واصل معدل التضخم تراجعه في العام 2010 ليصل إلى 0.9٪. ويعود ذلك إلى تراجع الإيجارات وتراجع تكاليف النقل والاتصالات، وغيرها من البنود التي تتضمنها سلة المستهلك. وباستثناء مجموعة الطعام ومجموعة الترفيه والتعليم، فقد تراجعت معدلات التضخم لكافة المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال العام 2010، لتتراجع بالتالي مساهماتها في معدل التضخم الكلي، كما يشير الجدول (26).

و للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار وبشكل يؤثر ايجابيا على مستويات المعيشة لكل فرد فقد تم إصدار **القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 2006بشأن حماية المستهلك**، و تحديد نسب محددة لزيادة الإيجارات مما ساهم في استقرار أسعار السلع وكبح جماح الارتفاع الكبير في الإيجارات وتأمين الاستقرار المعيشي للأسر.

الفصل الثالث : القطاعات الإقتصادية الرئيسية

اولا: قطاع الطاقة

يلعب قطاع النفط دوراً هاماً في قيادة عملية التنمية ، ولقد شكلت الصادرات من النفط الخام والغاز مورداً أساسياً لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية.

وتشير البيانات أن احتياطي الدولة من النفط قد سجل حوالي 97.8 مليار برميل بنهاية عام 2010 وهو ما يمثل نحو 9.6 ٪ من الاحتياطي العالمي ويجعل دولة الإمارات رابع اكبر دولة عربية من حيث الاحتياطي .

اما في مجال الغاز الطبيعي ، فإن احتياطي الدولة قد قارب 6.091 تريليون متر مكعب عام 2010 ، مما يجعل الإمارات ثالث أكبر دولة عربية من حيث احتياطي الغاز والخامسة على مستوى العالم.

أما في مجال إنتاج الكهرباء والماء فقد زادت الطاقة الكهربائية المولدة من 52.2 ألف جيجا وات/ساعة عام 2005 إلى 88.2 ألف جيجا وات / ساعة عام 2009، كما ارتفعت الطاقة الإنتاجية للمياه بحوالي 33 ٪ خلال نفس الفترة . فارتفعت من 280.6 مليون جالون /يوم عام 2005 إلى نحو372.4. مليون جالون / يوم عام 2009.

جدول رقم (27)
مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)
لعامي 2005 . 2010

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2005	2010
الناتج المحلي الإجمالي	835.8	942.4
القطاع النفطي	310.0	287.6
نسبة المساهمة ٪	37.1	30.5

المصدر :
- المركز الوطني للإحصاء

نتيجة للسياسات التي تتبعها الدولة لتنويع مصادر دخلها وتنويع أنشطتها الإقتصادية فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005 ، 2010 من 37.1 ٪ إلى 30.5 ٪ لتتيح المجال لمساهمة أكبر للقطاعات غير النفطية ، كما انخفضت مساهمة النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز في إجمالي الصادرات السلعية ، من حوالي 46.9 ٪ في العام 2005 الى حوالي 35.3٪ في العام 2010 بسبب ارتفاع مساهمة الصادرات الأخرى وإعادة التصدير في حجم الصادرات السلعية.

جدول رقم (28)

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية

لعامي 2005 . 2010

القيمة : بالمليار درهم

البيان	2005	2010
البترول الخام	160	221
المنتجات البترولية	21	22
الغاز	21	32
إجمالي الصادرات النفطية	202	275
إجمالي الصادرات السلعية	431	780
نسبة المساهمة ٪	46.9	35.3

المصدر :

- المصرف المركزي – التقارير السنوية 2005 ، 2010

اتجهت الدولة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ولمواكبة خططها المستقبلية في التنمية إلى استكشاف وتطوير مصادر تقنية جديدة للطاقة تشمل الطاقة الشمسية والنووية السلمية ، فأسست في العام 2008 شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل « مصدر »، ثم خطت خطوة كبيرة على المستوى العالمي عندما اتخذت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة « أرينا » إمارة أبو ظبي مقرا لها عام 2009.

لقد أعتبرت الطاقة المتجددة مصدر الطاقة الأساسية للمستقبل ، وتهدف وكالة الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة المتجددة تشكل 7 ٪ من إجمالي مصادر الطاقة بحلول العام 2020. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات دولة منتجة ومصدرة للنفط ، فإنها بحاجة حقيقية إلى تنويع مصادر الطاقة لديها ، والاعتماد على طاقة رخيصة تسهم في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه ، ولقد أثبتت الدراسات أن التقنية النووية أصبحت تقوم بدور رئيسي في إنتاج الطاقة في العالم.

لذلك أطلقت دولة الإمارات عام 2008 برنامجها النووي للأغراض السلمية، وأنشأت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بقرار من مجلس الوزراء برأسمال قدره 375 مليون درهم ، وأطلقت برنامجا مدنيا للطاقة النووية بمنح عقد بقيمة 40 مليار دولار لمجموعة كورية لبناء أربعة مفاعلات نووية وتشغيلها بصورة مشتركة لمدة 60 عاما ، ومن المقرر اكتمال كل المفاعلات الأربعة في العام 2020. وتشير الدراسات أن المحطات النووية الأربع ستوفر نحو 25٪ من احتياجات الإمارات من الطاقة الكهربائية.

لم تكن استدامة مصادر الطاقة المتجددة ونظافتها هي فقط الدافع الذي جعل الدولة تولي لهذا القطاع أهمية خاصة كبديل لمصادر الطاقة التقليدية بل لان مصادر الطاقة المتجددة تمتلك ميزة إضافية تتمثل في انخفاض التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية. وبوجه عام فإن العقد القادم بين عامي 2010 ، 2020 يمكن أن يطلق عليه عقد الطاقة المتجددة ، خاصة أنه سيشهد تناميا في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع الواعد.

ثانيا: قطاع الصناعات التحويلية

تعتبر الصناعة وحسب المقاييس الإقتصادية أحد القطاعات أو المحاور المؤهلة لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل نظرا لتوفر العديد من المقومات والمعطيات كتوفر رؤوس الأموال والطاقة وبعض أنواع المواد الأولية ، مما يتيح إمكانية إقامة العديد من الصناعات خاصة تلك التي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي. وخلال السنوات الماضية وتطبيقا للسياسات الإقتصادية التي اعتمدتها الدولة لتنمية وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية، قامت الأجهزة المعنية بوضع وتنفيذ البرامج المتتالية لبناء القطاع الصناعي. وذلك من خلال إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة وفي مختلف الفروع والأنشطة الصناعية ، حيث ساهم كل من القطاعين العام والخاص بتنفيذ استثمارات في هذا القطاع بلغت 160 مليار درهم خلال الفترة من (2005–2010).

جدول رقم (29)

مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي والاستثمار

لعامي 2005 . 2010

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي الناتج المحلي (جاري)	663.3	1043	9.5
القيمة المضافة للقطاع	70.4	92.3	5.6
نسبة المساهمة ٪	10.6	8.8	
إجمالي التكوين الرأسمالي	121.9	296.4	19.4
الاستثمار في القطاع	17.8	39.6	17.3
نسبة المساهمة٪	14.6	13.4	

المصدر :

- المركز الوطني للإحصاء

بشكل عام تسعى الدولة إلى خلق قطاع صناعي قادر على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذا القطاع وخاصة الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات وتشجع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة المناسبة لإنتاج صناعي متنوع يضيف إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصناعات البتروكيماوية.

أن توافر الفرص في قطاع الصناعات التحويلية، والدور المأمول أن تلعبه في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل ، وتوفر موارد التمويل، من الأمور التي دفعت الجهات المعنية في الدولة إلى تركيز استثماراتها وتوجيهها بصورة أكبر نحو أنشطة هذا القطاع، ونتيجة لهذا ارتفع حجم الإنتاج في هذا القطاع من 209.7 مليار درهم عام 2005 إلى 279.3 مليار درهم عام 2010، كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع من 70.4 مليار درهم عام 2005 إلى 92.3 مليار درهم عام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.6٪ سنوياً.

لقد تطور عدد المنشآت الصناعية في الدولة من 3294 منشأة في العام 2005، الى 4960 منشأة في العام 2010 اي بزيادة قدرها 1666 منشأة ، كما ارتفعت أعداد العاملين في هذا القطاع من 246 ألف عامل إلى 382 ألف عامل عام 2010.

جدول رقم (30)

توزيع المنشآت الصناعية حسب النشاط للعام 2010

البيان	عدد المنشآت	عدد العمال (بالألف)
المواد الغذائية والمشروبات	405	36
النسيج والملابس	290	32
الخشب والأثاث	656	36
الورق والطباعة	384	22
الكيماويات	857	44
المنتجات التعدينية	653	71
الصناعات المعدنية	87	13
المنتجات المعدنية والآلات	1437	122
الصناعات الأخرى	191	6
الإجمالي	4960	382

المصدر :
- الكتاب الإحصائي 2011
- قطاع الصناعة وزارة الإقتصاد

نظرا للطبيعة التي يتصف بها قطاع الصناعة بالدولة، من قلة مشاركة العمالة المواطنة، فقد تم التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال ذات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك لتلاؤمها مع الأوضاع القائمة في الدولة، سواء من ناحية التمويل أو القوى العاملة أو المواد الأولية المتاحة، وتقديرا لهذه الاعتبارات ونتيجة للدراسات تم التركيز على الصناعات ذات الحجم الإنتاجي الكبير، وتعتبر صناعة الغاز المسيل وصناعة تكرير النفط الخام وصناعة الألمونيوم وصناعة الأسمنت من أكثر المجالات التي تم التركيز عليها.

تؤكد إستراتيجية الحكومة الاتحادية بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن تلعب تلك المشروعات دورا هاما في التنمية الصناعية نظرا للخصوصيات التي تتصف بها مثل صغر الحجم ، ومحدودية رأس المال المستثمر ، وكونها غالبا لا تتطلب تكنولوجيا معقدة ، إضافة إلى مرونتها العالية وسهولة إدارتها واتخاذ القرار فيها. إلا أن تلك الصناعات تواجه بعض التحديات والتي من أهمها محدودية قدرتها على الحصول على التمويل ، وضعف قدراتها التسويقية ، وتدني قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية .

ان دعم ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يساهم في تقوية علاقات التشابك بين الأنشطة الإقتصادية، ويؤدي إلى تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق إستراتيجية تنويع القاعدة الإقتصادية، ونشر استخدام التقنية الحديثة ، حيث أن استخدام الآلات والمعدات ذات التقنية الحديثة في الوقت الراهن لم يعد قاصرا على الصناعات الكبيرة، بل أصبح ممكنا أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: قطاع العقارات وخدمات الأعمال

تعتبر تجربة دولة الإمارات في مجال التنمية العقارية ، تجربة متميزة من حيث تطوراتها سواء من ناحية السرعة التي تم بها تشييد وبناء الوحدات السكنية والمباني غير السكنية ، أو من ناحية تأثيرها على مسار عملية التنمية في الدولة .

لقد ظل النشاط العقاري من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الإقتصادية والاجتماعية التي شاهدتها الدولة، خاصة خلال السنوات الأخيرة ، فالتنمية العقارية تؤثر على النشاط الإقتصادي ، فالاستثمار في هذا المجال من ابرز وأهم المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص، كما أن العديد من الأفراد وبعض المؤسسات يتجه نحو الاستثمار في العقارات دون الأخذ بنظر الاعتبار ظروف وحجم النشاط الإقتصادي القائم والمتوقع.

نظرا لأهمية هذا القطاع باعتباره أحد المجالات التي تستحوذ على نسبة مهمة من استثمارات القطاع الخاص، فإن الآثار التي تنتج عن التغيرات في نشاط ودخل هذا القطاع تشمل فئات عريضة من المواطنين سواء المستثمرين منهم أو المستفيدين ، إضافة إلى الآثار التي تطول المقيمين في الدولة ، لذلك فإن متابعة وتحديد القضايا القائمة في هذا القطاع يتيح فرص معالجة الصعوبات بهدف إيجاد نوع من الاستقرار في معدلات نمو دخل هذا القطاع.

جدول رقم (31)
مساهمة قطاع العقارات وخدمات الاعمال في إجمالي الناتج المحلي والاستثمار لعامي 2005 . 2010

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي الناتج المحلي (جاري)	663.3	1043	9.5
القيمة المضافة للقطاع	71.2	111.0	9.3
نسبة المساهمة ٪	10.7	10.6	
إجمالي التكوين الرأسمالي	121.9	296.4	19.4
الاستثمار في القطاع	23.4	52.1	17.4
نسبة المساهمة ٪	19.2	17.6	

المصدر :
- المركز الوطني للإحصاء

من الجدول السابق تبرز أهمية قطاع العقارات وخدمات الاعمال في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 10.6 ٪ عام 2010 وكذلك نسبة مساهمته في إجمالي الاستثمارات بالدولة بنسبة 17.6 ٪ في نفس العام .

وتتمثل قيمة إنتاج القطاع في القيمة الايجارية المدفوعة للوحدات السكنية وغير السكنية مقابل التمتع باستغلال الوحدة لمدة عام بالإضافة إلى العمولات التي تحققها المكاتب العقارية، وكذلك قيمة الخدمات القانونية والهندسية والمحاسبية والتجارية والإعلانية التي يقدمها نشاط خدمات الأعمال لكافة قطاعات الإقتصاد الوطني والتي ترتبط غالبا بتغير عدد السكان والحركة العمرانية النشطة التي تشهدها الدولة. ومن خلال متابعة أداء القطاع يلاحظ أن القيمة المضافة التي حققها القطاع قد نمت بمعدل سنوي بلغ حوالي 9.3 ٪ خلال الفترة محل الدراسة ، ويعتبر قطاع العقارات وخدمات الأعمال من القطاعات المهمة الجاذبة للاستثمار لما تتمتع به من الأمان وارتفاع ربحيتها وانخفاض تكاليف إداراتها وكذلك قصر الفترة الزمنية التي يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر، وتشير البيانات إلى زيادة حجم الاستثمارات بمعدل نمو قدره 17.4 ٪ .

لما كان لهذا القطاع أهمية كبيرة في مجمل الفعاليات الإقتصادية، ودوره البارز في النشاط الإقتصادي بالدولة ، وحرصا على تفادي الصعوبات التي يتعرض لها طوال السنوات السابقة ، يمكن أن نجمل تلك الصعوبات في النقاط التالية :

1. تميزت التنمية العقارية خلال السنوات السابقة بالتلقائية، إذ لم تعتمد الاستثمارات العقارية على الدراسات القائمة على مسوح إحصائية والتي تشمل دراسة سوق الإسكان وحجم ومستوى الوحدات السكنية المطلوبة، وكذلك ربطها بمستوى دخول الأسر .

2. هناك زيادة في العرض من مستوى سكني معين وقلة المعروض من مستويات أخرى ، فعدم التوازن هذا أدى إلى عدم تناسب القيم الإيجارية مع مستويات الإسكان المتوفرة .

3. عدم التزام بعض الملاك بتطبيق التشريعات المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وخاصة فيما يخص زيادة القيمة الإيجارية للمستأجرين الجدد مما يسبب في كثير من المنازعات .

رابعا: قطاع النقل والتخزين والاتصالات .

أولت الدولة اهتماماً متميزاً لتطوير هذا القطاع بأنشطته المتعددة، كما ساهم القطاع بأبعاده الثلاثة النقل المكاني للركاب والبضائع ، والنقل الزماني للسلع بالتخزين ، ونقل المعلومات بوسائل الاتصال ، في تسريع عجلة التنمية الشاملة

لقد انطلق التطور في القطاع بقفزات كمية وكيفية كبيرة وسريعة ، تركزت في المرحلة الأولى على أسلوب التوسع الأفقي ، ثم أخذ الإنفاق الاستثماري على المشروعات بعدا راسيا بتطوير أساليب الإنتاج وفق أحدث الأنظمة المعمول بها في العالم .

بلغ حجم رؤوس الأموال التي تم استثمارها في تنفيذ مشاريع القطاع خلال الفترة (2005 – 2010) نحو 147.8 مليار درهم ، ولقد شمل ذلك شراء معدات ووسائل النقل، وتطوير الموانئ البحرية والجوية بالتوسعة واستخدام ميكنة أحدث وبناء صوامع ومستودعات للنفط الخام ومنتجاته ، وكذلك إنشاء العديد من الشركات والمؤسسات التي تخدم أنشطة القطاع.

جدول (32)
مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي والاستثمار لعامي 2005 . 2010

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي الناتج المحلي (جاري)	663.3	1043	9.5
القيمة المضافة للقطاع	52.2	90.9	11.7
نسبة المساهمة٪	7.9	8.7	
إجمالي التكوين الرأسمالي	121.9	296.4	19.4
الاستثمار في القطاع	15.3	31.0	15.2
نسبة المساهمة ٪	12.6	10.5	

المصدر :
- المركز الوطني للإحصاء

تعتبرالإنجازات التي تحققت في أنشطة القطاع من المعالم البارزة في مجمل التطورات الإقتصادية، وهذه الإنجازات تجاوزت حدود الوفاء بمتطلبات التنمية داخل الدولة ، حيث تعدت خدماتها حدود الدولة (موانئ دبي ، اتصالات)، إذ تميزت أنشطة هذا القطاع باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في أداء خدماتها، وقد أصبحت الدولة تملك أحدث وأكبر الموانئ في المنطقة، والتي تستخدم أساليب متطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، كما قطعت شوطاً متقدماً في بناء شبكة من الطرق لتيسير عمليات النقل الداخلي بجانب إنشاء قطار دبي.

وبصورة عامة فإن الجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية وفرت للدولة طاقات متاحة وفي مختلف أنشطة القطاع تفي بالاحتياجات لسنوات قادمة.

يعد نشاط الإتصالات من أكثر الأنشطة تميزا في هذا القطاع وهو بمقاييس الجودة من الأنشطة ذات المواصفات العالمية والذي شهد نموا كبيرا في السنوات القليلة الماضية وساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة حيث ارتفع عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية المتحركة بمعدل سنوي بلغ حوالى 19.4٪ لتصل نسبة المشتركين الي حوالى 10.9 مليون مشترك في العام 2010. فيما وصل عدد المشتركين بخدمة الانترنت حوالى 1.4 مليون مشترك، وهو من أكثر الأنشطة تقدما في المنطقة والذي يحظى باعتراف دولي مميز، حيث تتصدر دولة الإمارات دول العالم من حيث معدلات انتشار الهواتف النقالة و التي وصلت نسبة انتشارها لأكثر من 100 ٪ حيث حققت الدولة المرتبة الثامنة عالمياً في مجال توفر آخر التقنيات ، وحلت في المرتبة العاشرة من حيث القوانين والتشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (33)

بيانات كمية في انجازات نشاط الاتصالات لعامي 2005.2010

العدد : مليون

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
الهاتف الثابت (خط)	1.2	1.4	3.1
الهاتف المتحرك (مشترك)	4.5	10.9	19.4
الإنترنت (مشترك)	0.4	1.4	28.5

وبهذا فقد حقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات معدل نمو سنوي بلغ 11.7٪ وهو معدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي خلال نفس الفترة مما رفع مساهمة القطاع من الناتج المحلي من حوالي 7.9٪ في العام 2005 إلى حوالي 8.7٪في العام 2010. ويعود ذلك الى ارتفاع وتيرة الاستثمار في هذا القطاع وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 15.2٪.

خامسا: قطاع السياحة

تعتبر السياحة من أسرع القطاعات الإقتصادية نموا ، وهي تعتبر من أكبر الصناعات ، ولم يعد الاهتمام بصناعة السياحة يقتصر على الدول المتقدمة التي ترتفع فيها مستويات الدخول ، بل امتد لمعظم الدول النامية التي وجدت في السياحة قطاعا حيويا يساهم في تنويع مصادر الدخل ويوفر فرص عمل باعتباره قطاعا يتصف بكثافة العمل .

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات الإقتصادية تشابكا مع القطاعات الأخرى ، لذا فإن ازدهاره ينعكس على مستويات أداء تلك القطاعات ، ومن ثم الإقتصاد ككل ، فبجانب الأنشطة الرئيسية كالفنادق والمطاعم ، فإن هناك قطاعات أخرى مرتبطة به مثل قطاع النقل والاتصالات ، وقطاع المؤسسات المالية ، وقطاع التجارة ، والأنشطة الثقافية والترفيهية والصناعات اليدوية ، وخدمات النظافة وحماية البيئة.

تطورت السياحة في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية على نحو ، أصبحت الدولة مقصد للسياحة الإقليمية والدولية وبعد أن كانت تقتصر على أشهر معدودة خلال فترتي الشتاء والربيع ، فإنها امتدت خلال السنة كلها وذلك بفضل تنوع المنتج السياحي والأنشطة الجاذبة للزائرين وحملات التسوق الكثيرة .

تعمل في قطاع السياحة بالدولة عدة مؤسسات وهيئات حكومية ، من أهمها هيئة أبو ظبي للسياحة ، وشركة التطوير والاستثمار السياحي بابوظي ، وشركة أبو ظبي الوطنية للفنادق ، ودائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي ، وهيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة ، ومكتب الفجيرة السياحي ، ودائرة السياحة برأس الخيمة .

تجدر الإشارة إلى أهمية تكامل أنشطة المؤسسات السياحية في دولة الإمارات من خلال إنشاء مجلس أعلى للسياحة على مستوى الدولة للعمل من خلال فكر سياحي واحد وخطة واحدة وبرامج تنفيذية يشرف عليها المجلس الأعلى من خلال مجالس ترويج السياحة في الإمارات .

سادسا: قطاع الخدمات الحكومية

من الجوانب المضيئة في تجربة دولة الإمارات في مجال التنمية هو الجهد الكبير الذي يبذل في تطوير وتحسين ونشر الخدمات العامة ، حيث أصبحت الدولة وبعد سنوات من العمل الجاد ، تقدم مجموعة من الخدمات التي أصبحت متاحة لكافة السكان بمختلف مناطق الدولة ، وتعتبر وحسب المقاييس العالمية غاية في التطور ولقد كان للزيادة السكانية وارتفاع مستويات المعيشة ، أثر كبير في زيادة حجم الطلب على مختلف الخدمات .

لقد كان التوسع في تطوير ونشر الخدمات ترجمة لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية، وأن تنمية الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية وتوفير الرعاية الاجتماعية، وتوفير الوسائل الوقائية وتوفير ألأمن داخليا وخارجيا ونشر العدل وتدعيم الأسرة وتدعيم الخدمات الدينية والثقافية للمحافظة على مقومات المجتمع ومقدساته وتنميتها في الاتجاه السليم. ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتخصيص الميزانيات للإنفاق على مختلف الخدمات وفي مختلف المناطق بالدولة، ونفذت مشاريع حكومية خلال السنوات (2005 – 2010) بلغت نحو 184.9 مليار درهم، وارتفعت القيمة المضافة للقطاع بحوالي 17.6٪ سنوياً خلال تلك الفترة.

جدول رقم (34)
مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي والاستثمار
لعامي 2005 . 2010

القيمة: بالمليار درهم

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
إجمالي الناتج المحلي (جاري)	663.3	1043	9.5
القيمة المضافة للقطاع	23.1	52.0	17.6
نسبة المساهمة ٪	3.5	5.0	
إجمالي التكوين الرأسمالي	121.9	296.4	19.4
الاستثمار في القطاع	15.2	54.7	29.3
نسبة المساهمة ٪	12.5	18.5	

الخدمات التعليمية

تقاس فاعلية الخدمات التعليمية من خلال مساهمتها في تلبية احتياجات التنمية من القوى البشرية المتخصصة ، أي أن الأمر الأساسي في مجمل العملية التعليمية بالإضافة إلى النواحي الثقافية والحضارية هو نجاح ربط التعليم بمتطلبات التنمية .ومما لا شك فيه أن وزارتي التربية والتعليم ، والتعليم العالي يبذلان جهودا كبيرة لمجارة التطور الإقتصادي الذي أحدث طلبا على مهارات فنية ، ولكن يحسب للقائمين على التعليم بالدولة أنهم استطاعوا توفير الكوادر الوطنية في كثير من المجالات الفنية المتخصصة. وعلى الرغم من تراجع اعداد المدارس خلال الفترة (2005-2010) بمعدل سنوي طفيف بلغ حوالي (0.5)٪ إلا أن مؤشرات التعليم الآخرى مثل اعداد المعلمين والطلاب قد شهد تطوراً ملحوظاً يدل على الحرص على المحافظة على التطوير المستمر للتعليم.

ترتكز إستراتيجية الحكومة على إعطاء الخدمات التعليمية الأولوية في الخدمات المقدمة في الدولة باعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التقدم من خلال الارتقاء بمستويات الأداء للطالب والمدرسة عن طريق تطوير المناهج وتطوير البنية التحتية التقنية بالمدارس وإطلاق برامج للتدريب المستمر لمديري المدارس والمعلمين وتطوير المباني المدرسية وتجهيزها وفقا للمعايير الدولية.

جدول رقم (35)

اهم مؤشرات الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة

لعامي 2005 . 2010

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
المدارس	1217	1186	(0.5)
- حكومية	759	725	(0.9)
- خاصة	458	461	(0.1)
المدرسون	56559	71256	4.7
- حكومية	28731	28832	0.1
- خاصة	27828	42424	8.8
الطلبة والطالبات	658814	789894	3.7
- حكومية	277371	264559	(0.9)
- خاصة	381443	525335	6.6

الخدمات الصحية

يعتبر التطور الذي شهدته الخدمات الصحية من العلامات المميزة في مسيرة التنمية الاجتماعية في الإمارات. ففي السنوات السابقة رصدت الحكومة قيم مالية كبيرة تطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ،وأقيمت المنشآت الصحية الحديثة ، وتم نشر الخدمات الصحية في مختلف مناطق الدولة تحقيق لأهداف التنمية على أساس أن كافة الخدمات حق أساسي لجميع السكان. وقد لوحظ في هذا السياق ارتفاع كافة مؤشرات الصحة خلال الفترة (2005-2010) وخاصة عدد الأطباء والذين ارتفعت اعداهم بمعدل سنوي بلغ حوالي 12.8٪، وعدد العيادات الحكومية الخارجية والتي ارتفعت بمعدل سنوي بلغ حوالي 11.7٪، وارتفاع عدد الاسرة في المستشفيات الخاصة بمعدل بلغ حوالي 10.5٪، ممايشير إلى التطور النوعي الذي شهده هذا القطاع خلال تلك الفترة.

تقوم الإستراتيجية الحكومية في مجال الصحة على أساس تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تطبيق أنظمة الجودة في المستشفيات وتطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية، كما تعمل الإستراتيجية على رفع مستوى الكوادر الطبية وزيادة التوطين وتشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في تقديم الخدمات الصحية والتأمين الصحي المطبق بالدولة .

أكدت تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة أن دولة الإمارات تحقق بصورة مطردة معدلات عالية في التنمية البشرية، وتتواصل جهودها لتوفير مستوى راق من الخدمات الأساسية لمواطنيها والسكان المقيمين خاصة في قطاعي الصحة والتعليم ، وتنفيذ برامج متطورة للتنمية الاجتماعية.

بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 فقد تصدرت دولة الإمارات الترتيب العربي واحتلت المركز 32 في الترتيب العام الذي يضم كافة دول العالم لتصعد خمسة مراكز في الترتيب العالمي عما كانت عليه في عام 2005 وهو ما يجسد حجم الانجاز الذي شهدته الدولة على صعيد التنمية البشرية خلال تلك الفترة القصيرة.

جدول رقم (36)

أهم مؤشرات الخدمات الصحية للقطاعين العام والخاص

لعامي 2005 .2010

البيان	2005	2010	معدل النمو السنوي ٪
عدد المستشفيات	69	90	5.5
-حكومي	32	32	0.0
-خاص	37	58	9.4
عدد الأسرة	7891	9176	3.1
-حكومي	6345	6627	0.9
-خاص	1546	2549	10.5
عدد العيادات الخارجية	1856	2300	4.4
-حكومي	140	243	11.7
-خاص	1716	2057	3.7
عدد الأطباء البشريين	7289	13311	12.8
- حكومي	4160	5969	7.5
-خاص	3129	7342	18.6

الباب الثالث

السكان والقوى العاملة

- الفصل الأول : السكان .
- الفصل الثاني: القوى العاملة .

الفصل الاول: السكان

تضاعف عدد السكان من نحو 4106.4 ألف نسمة عام 2005 إلى نحو 8264.1 ألف نسمة عام 2010، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 15 ٪ والذي يعد من أعلى معدلات النمو السكاني بالعالم ، ويعود النصيب الأعظم من تلك الزيادة للطلب على القوى العاملة الوافدة من الخبرات والمهن والتخصصات بأنواعها المختلفة نتيجة الازدهار والتطور الإقتصادي التي شهدته الدولة واتباعها لسياسة تنويع مصادر الدخل ، والتحول في نمط التنمية من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد المعرفي .

جدول رقم (37)

تقديرات عدد السكان حسب الجنس

لعامي 2005 . 2010

(ألف نسمة)

العام	ذكور	إناث	المجموع
*2005	2806.1	1300.3	4106.4
2010	6161.8	2102.3	8264.1
معدل النمو السنوي ٪	17.0	10.1	15.0

المصدر:
قاعدة بيانات المركز الوطني للإحصاء.
*بيانات تعداد السكان عام 2005 .

وقد تضافرت عدة عوامل لتحقيق تلك الطفرة في معدل النمو السكاني بالدولة منها:

- اتجاه الدولة لاستكمال حركة التنمية وإعادة تأهيل وصيانة البنية الأساسية، وما رافقها من تدفق هائل في أعداد العمالة الوافدة بتخصصاتها المختلفة بعد الطفرة الكبيرة في أسعار النفط عقب حرب الخليج الثالثة عام 2003 والذي بلغ ذروته في منتصف عام 2008.
- حركة الازدهار والتقدم الإقتصادي التي شهدتها الدولة خلال الفترة (2005 – 2010) وتنفيذ عدد من المشروعات الإستراتيجية وما رافقها من تدفق الشركات الأجنبية للاستثمار بالدولة، وما استتبعها من تدفق الوافدون على الدولة نتيجة لتزايد الطلب على العمالة ، وأدى هذا بالمشاركة مع الزيادة الطبيعية في السكان المواطنين إلى تزايد عدد السكان.

- اتجاه الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 إلى تغيير نمط التنمية واتجاه الدولة من الاعتماد على إقتصاد تقليدي إلى إقتصاد معرفي، وإحداث شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة المتعددة الجنسية بهدف نقل وتوطين التكنولوجيا وتدريب الكوادر الوطنية وتفعيل الأساليب الإدارية الحديثة، مما أدى إلى توافد أعداد كبيرة من العمالة الماهرة مصحوبة بعائلاتهم.
- اتجاه الدولة نحو الاستمرار بضخ السيولة وتنشيط الإقتصاد وتجنيبه مظاهر الركود وتنفيذ المشروعات وخاصة الإستراتيجية لمعالجة تبعات الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى الاحتفاظ بالنسبة الأكبر من العمالة الوافدة بالدولة دون حدوث هجرة عكسية من جانبها.

وعلى صعيد التوزيع السكاني حسب الجنس فقد تطورت أيضا أعداد الذكور من 2.8 مليون نسمة عام 2005 إلى 6.2 مليون نسمة عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 17.0 ٪ ، كما تطورت أعداد الإناث من 1.3 مليون نسمة عام 2005 إلى 2.1 مليون نسمة عام 2010 بمعدل نمو نمو بلغ 10.1 ٪ ، وبهذا تكون نسبة النوع (الذكور : الإناث) خلال الفترة قد تطورت من نحو 216 ذكر لكل 100 أنثى عام 2005 إلى 293 ذكر لكل 100 أنثى عام 2010، كما تطورت نسبة السكان الذكور من إجمالي سكان الإمارات من 68.3 ٪ عام 2005 إلى 74.6٪، ويرجع هذا لوجود أعداد كبيرة من العمال الذكور الوافدين وخاصة غير الماهرة دون عائلاتهم.

الفصل الثاني: القوى العاملة

لا شك ان تضاعف عدد السكان كان وراءه تزايد عدد القوة العاملة نتيجة تزايد النشاط الإقتصادي بالدولة فقد ارتفع عدد العاميلن خلال فترة الدراسة من حوالي 2559.7 ألف عامل في العام 2005 إلى حوالي 5280.8 ألف عامل في العام 2009 وبمعدل نمو سنوي فاق معدل نمو السكان ذاته وبلغ نحو 19.8 ٪ ، وجاء هذا ترجمة للطفرة الكبيرة في فعاليات النشاط الإقتصادي الذي شمل كافة إمارات الدولة وتزايد أهمية الدولة الإقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي، مع تصاعد أسعار النفط وتوافد طالبي العمل من كافة أرجاء المعمورة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من مناخ وتسهيلات الاستثمار المواتية بالدولة والاتجاه لتعميق سياسة تنويع مصادر الدخل، وامتداد التنمية لتشمل كافة المناطق النائية بالدولة، وتزايد أعداد المواطنين والمواطنات المندمجين بسوق العمل.

جدول رقم (38)

القوة العاملة والمشتغلون والمتعطلون

لعامي 2010.2005

العدد: بالألف

السنة	القوة العاملة	المشتغلون	المتعطلون
* 2005	2559.7	2479.9	79.8
2009	5280.8	5075.8	205.0
معدل النمو السنوي ٪	19.8	19.6	26.6

المصدر:
- المركز الوطني للإحصاء

*بيانات تعداد 2005 ، احتسب عدد المتعطلون من واقع تقديرات القوة العاملة والمشتغلون الصادر عن المركز الوطني للإحصاء

تشير الأرقام بالجدول (38) اعلاه إلى تضاعف عدد المشتغلين من 2479.9 ألف عامل عام 2005 إلى 5075.8 ألف عامل عام 2009 بمعدل نمو بلغ 19.6 ٪. جدير بالذكر أن بحث دراسة القوى العاملة الذي أجراه المركز الوطني للإحصاء والذي غطى العامين 2008 و 2009 أشار إلى تراجع معدل المشتغلين بنسبة طفيفة من 69.7 ٪ عام 2008 إلى 69.4 ٪ عام 2009 و تراجع معدل البطالة على مستوى الدولة من 4.2 ٪ عام 2008 إلى 4 ٪ عام 2009.

شكل رقم (8)
تقدير القوى العاملة والمشتغلون والمتعطلون (بالاف)

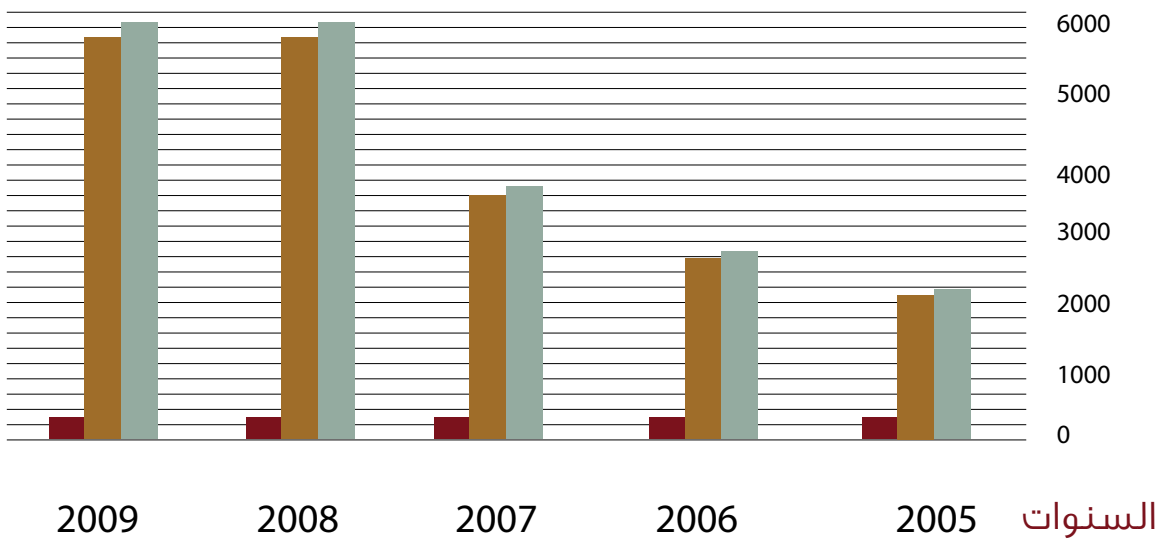

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) 33

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الإقتصادية لعام (2010)

الشكل رقم (2) 33

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً حسب القطاعات الإقتصادية لعام (2010)

الشكل رقم (3) 39

ملخص حركة التجارة الخارجية غير النفطية لعامي 2005 . 2010

الشكل رقم (4) 41

التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية

الشكل رقم (5) 43

التوزيع النسبي للسلع المعاد تصديرها حسب مجموعات الدول لعامي 2005 . 2010

الشكل رقم (6) 45

التوزيع النسبي للسلع المستوردة حسب مجموعات الدول لعامي 2005 . 2010

الشكل رقم (7) 58

التضخم خلال الفترة (2005-2010)

الشكل رقم (8) 83

تقدير القوى العاملة والمشتغلون والمتعطلون (بالاف)

المراجـع

1. المركز الوطني للإحصاء- الحسابات القومية 2001 -2010
2. مصرف للإمارات العربية المتحدة المركزي – التقارير السنوية-2005 - 2010
3. وزارة الطاقة – الطاقة في دولة الإمارات - 2010
4. منظمة الأقطار المصدرة للبترول
5. الكتاب الإحصائي الصناعي –قطاع الصناعة –وزارة الإقتصاد
6. التقرير السنوي 2009 – الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات
7. إحصاءات التجارة الخارجية - المركز الوطني للإحصاء – 2010
8. إحصاءات الإمارات التجارية - وزارة التجارة الخارجية - 2010
9. التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي - أعداد مختلفة.
10. التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر الأولى من عام 2010 - وزارة التجارة الخارجية.
11. الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية لعام 2010 – المركز الوطني للإحصاء.
12. الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية للأعوام 2005-2010 – المركز الوطني للإحصاء.
13. الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير للسنوات 1989-2010 - المركز الوطني للإحصاء.